# النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 540 ■ من 25 الى 31 يناير 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

# انتفاضة يناير 1984:
# حتى لا ننسى مجازر الدولة المخزنية

ضيف العدد

**خالد مصطفى:**

## لا بد من تسجيل أن انتفاضة يناير 84 شكلت منعطفا تاريخيا في الكفاح الوطني التحرري للشعب المغربي

15

## نضال حراك فجيج ضد تسليع الماء

04

**ضبابية الصراع الطبقي بالمغرب:**

## الأسباب والمحتمل

06

## المخطط الصهيوني–الامبريالي بمنطقة الشرق الأوسط يصطدم بجبهة ردع ممانعة

11

كلمة العدد:

## توقعات دولية ومحلية بمزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب

عاش المغاربة السنوات الأخيرة بين النضال والاحتجاج على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانتظار تجاوز هذه الحالة الناتجة عن توالي سياسات مخزنية معادية لمصالح الفئات الشعبية؛ غير أن التراجع المستمر والمهول لمستوى المعيشة، في ظل مسلسل الأزمات الذي لا ينتهي، جعلهم يفقدون الثقة في إمكانية تحسين أوضاعهم في ظل نظام الاستبداد والفساد.

ولتأكيد الاحتقان الكبير في المجتمع واستمرار تدهور شروط الحياة، صدرت مؤخرا عدة تقارير دولية ومحلية تلتقي حول هذه الخلاصة نذكر بعض الأمثلة منها:

• تراجع مؤشر ثقة الأسر المغربية من 46،6 نقطة المسجلة خلال الفصل الرابع من سنة 2022 إلى 44،3 نقطة خلال الفصل الرابع من سنة 2023 حسب نتائج البحث الدائم حول الظرفية لدى الأسر الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط؛ وتركز مكونات هذا المؤشر على آراء الأسر حول تطور مستوى المعيشة والبطالة وفرص اقتناء السلع المستدامة وكذا تطور وضعيتهم المالية؛

• تصريح المندوب السامي للتخطيط في استجواب مع صحيفة ميديا24 بأن التضخم هيكلي وسيرتفع في السنوات القادمة، وأنه ناتج عن سياسات الدولة ولا يمكن تبريره بالإكراهات الخارجية؛

• تقديم تقرير يناير 2024 للمنتدى الاقتصادي العالمي للمخاطر التي تواجه المغرب خلال السنة الجارية 2024؛ وقد حصرها في الانكماش الاقتصادي والتضخم وندرة المياه وغياب التوزيع العادل للثروة والبطالة.

إنها عينة فقط تتقاطع مع تقارير وبيانات دولية أو محلية في هذه النقطة أو تلك تؤكد الاتجاه العام لتعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في المغرب، واتساع الهوة بين الكتلة الطبقية السائدة وعموم الطبقات والفئات الشعبية.

لقد أدى الارتفاع المتتالي والمهول للأسعار، في غياب رفع موازٍ للأجور، إلى تدهور كبير للقدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين؛ ولا يفسر الجفاف الذي يعيشه المغرب منذ ست سنوات وحده هذه الارتفاعات المسترسلة، بل إنها تجد أسبابها في سياسة التبعية للدوائر الإمبريالية المغبة للمصلحة الشعبية والمهمشة للفلاحين؛ وأدت هذه الأوضاع إلى تردي ظروف العمال والفلاحين وعموم الكادحين؛ وزاد من معاناة المواطنات والمواطنين تراجع الخدمات الاجتماعية العمومية وتسريع الدولة لمسلسل خوصصتها رغم الانعكاسات الكارثية لذلك على الفئات الشعبية.

ولمواجهة هذه السياسة المخزنية وانعكاساتها الكارثية على الشعب المغربي اتجهت الجماهير إلى النضال والاحتجاج؛ وعوض أن تعمل الدولة على سن سياسات عمومية شعبية والاستجابة للمطالب الشعبية، نجدها تزيد من دعمها للكتلة الطبقية السائدة وتشجيع القطاع الخاص على حساب القطاع العام وجعل سياسة الريع والفساد سياسة رسمية للدولة؛ ولفرض تمرير مخططاتها وبرامجها التخريبية لا تجد الدولة المخزنية من رد على المطالب الشعبية المشروعة سوى القمع والمحاكمات والترهيب لإضعاف النضالات العمالية والاحتجاجات والحراكات الشعبية.

ونظرا لأن الرأسمالية لا تخرج من أزمة إلا بخلق شروط أزمات أعمق، ونظرا لحالة التوحش التي بلغتها الرأسمالية على الصعيد العالمي، تتمسك الكتلة الطبقية السائدة بعنجهيتها وتمضي في تنفيذ سياساتها التي توسع الفوارق الطبقية والمجالية وتلقي بملايين المواطنات والمواطنين إلى غياهب الأمية والفقر والهشاشة والتهميش والمرض. وتتكالب أزمات الرأسمالية وسياسات النظام المخزني لإنتاج مزيد من الانكماش الاقتصادي والتضخم واضطراب الأحوال المناخية وغياب التوزيع العادل للثروة وانتشار البطالة.

وأمام اتساع أزمات الرأسمالية وانتشار الحروب والانتقال من حالة ندرة المياه إلى حالة الإجهاد المائي وفرض سياسة مخزنية تبعية، لا يمكننا إلا أن نتوقع مزيدا من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتدهور القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين وتراجع كل مؤشرات الحياة الكريمة.

إن إيقاف هذا الانحدار السريع للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لا يمكنه أن يتم في ظل استمرار الاستبداد والفساد والتبعية؛ بل إن الأمر يتطلب تغييرا حقيقيا يقضي على الاستغلال الرأسمالي.


annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

**السحب**: Anteprima ■

■ **عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف:** 0668671174 ■ **ملف الصحافة :** 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني:** 1995 /104

# شبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب تدين العدوان الامبريالي الصهيوني على شعوب المنطقة

اجتمعت السكرتارية الوطنية للشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب يوم الأحد 14 يناير 2024 وتزامن ذلك مع مرور 100 يوم على اندلاع حرب الإبادة الصهيونية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. ولا يلوح في الأفق القريب موعد لنهايتها بل اتسعت رقعة العدوان لتشمل اليمن الذي تعرض للقصف الهمجي من طرف تحالف سباعي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وذلك عقابا له على دعمه للمقاومة الفلسطينية.

في المقابل تعرف الساحة الدولية تضامنا هائلا مع الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة نذكر منها المبادرة الجريئة لجمهورية جنوب إفريقيا التي جرت الكيان الصهيوني إلى محكمة العدل الدولية بتهمة ارتكاب جرائم الابادة.

وبعد أزيد من 5 سنوات على انطلاق ثورة دجنبر 2018، لازال الشعب السوداني يعيش على أصوات المدافع والاقتتال بين قطبي الثورة المضادة أي قوات الجيش وعصابات الدعم السريع من أجل الظفر بالسلطة. وبسبب هذا تفاقم عدد النازحين (أكثر من 7 مليون) والقتلى (أكثر من 12 ألف) والجرحى. وتعمل عصابات الدعم السريع على نشر الفتنة بإحراق الكنائس وتفجير الحرب الأهلية بتشجيع حمل السلاح من طرف كل المواطنين واغتصاب النساء.

وصادق البرلمان الفرنسي في 19 دجنبر المنصرم على قانون الهجرة وذلك بفضل أصوات اليمين المتطرف الذي رأى فيه استجابة لرؤيته وبرنامجه. وبموجب هذا القانون سيتم تشديد شروط استفادة الشغيلة في صفوف المهاجرين من المساعدات المرتبطة بالسكن ومن السكن الاستعجالي ومن العلاج والتعويضات الاجتماعية إن لم يكن الحرمان كليا منها وهذا رغم كونها تؤدي الضرائب والاشتراكات. وسيتم الحد بشكل كبير من ولوج الطلبة الأجانب للجامعات الفرنسية وتشديد شروط تسوية الوضعية والحصول على الجنسية وحتى الحصول على صفة مهاجر مريض مقابل الترحيل بسبب «الانحراف». ويأتي هذا في سياق التضييق على المهاجرين وتوظيف ملف الهجرة لأغراض انتخابية وتنامي اليمين المتطرف والنزوع العنصري كتوجه عالمي للرأسمالية المتوحشة وقد قرر جو بايدن استئناف بناء جدار الفصل بين بلاده والمكسيك في بداية أكتوبر المنصرم.

انطلاقا مما سبق فإن السكرتارية الوطنية:

1 – تدين بقوة العدوان الامبريالي الصهيوني الرجعي على اليمن وتعتبره بمثابة رسالة واضحة باستمرار حرب الإبادة على غزة ومحاولة يائسة لتهجير سكانها وتدعو إلى تصعيد كل أشكال التضامن الشعبي بما في ذلك المقاطعة للمقاولات والعلامات التجارية المرتبطة بالكيان الصهيوني وعلى رأسها كارفور حاليا بالنسبة لبلادنا.

2 –توجه تحية تقدير لجمهورية جنوب إفريقيا وشعبها المكافح على مبادرتها التي فضحت الكيان الغاصب المجرم العنصري أمام أنظار العالم قاطبة.

3 –تتوجه بالتحية للجان المقاومة وكافة القوى الديمقراطية في السودان وكافة من أجل وقف الحرب وفتح الممرات لتقديم المساعدات للشعب وكنس قوى الثورة المضادة من السلطة والسير قدما نحو تحقيق أهداف ثورة دجنبر المجيدة.

4. تدين قانون الهجرة الفرنسي الذي يعد انتكاسة لحقوق المهاجرين ويقسم صفوف الشغيلة الفرنسية كما قرار بايدن المشار إليه يقسم الشغيلة في تلك المنطقة من العالم.

**السكرتارية الوطنية**
**14 يناير 2024**

المحمدية:

# فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان يتضامن مع ساكنة دوار الشحاوطة

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمحمدية تعبر عن تضامنها المطلق مع ساكنة دوار الشحاوطة المهددين بهدم منازلهم وتطالب السلطات المحلية بتمكينهم من حقهم في السكن الملائم دون تمييز أو شرط أو قيد.

بقلق شديد يتابع مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمحمدية أخر المستجدات المتعلقة بساكنة دوار الشحاوطة بخصوص الولوج لحقها المشروع في التمتع بالسكن اللائق إعمالا للالتزامات الدولة الدولية الواردة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة.

في أجواء تتسم بالقلق والخوف من المصير المجهول الذي يتهدد ساكنة دوار الشحاوطة بجماعة المحمدية جراء سياسة المزاجية و العشوائية التي تنتهجها السلطات المحلية ممثلة في الملحقة الادارية الخامسة بباشوية المحمدية عمالة المحمدية التي أخبرت الساكنة بالاستعداد لهدم منازلهم الصفيحية في اجل أربعة أيام في غياب تام لأية مقاربة تشاركية مع الساكنة المعنية و دون الأخذ بعين الاعتبار التداعيات والانعكاسات الخطيرة لهذا الإجراء على التحصيل الدراسي لأبناء و بنات هذه الأسر التي تقطن لسنوات بالدوار و تعيش في وضعية الهشاشة و الفقر و التهميش و الحرمان من الحق في السكن اللائق المنصوص عليه في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة و التي تعتبر الحق في السكن الملائم من الحقوق الأساسية التي تهم جميع الناس دون تمييز سواء كانوا جماعات أو أفراد و أن السكن الملائم يشكل عنصرا أساسيا من العناصر التي يجب توفرها لاستيفاء ضمان الحق في مستوى من» المعيشة كاف «

وتأسيسا على كل ذلك فإن مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمحمدية يعبر عن:

– تضامنه التام والكامل مع ساكنة دوار الشحاوطة بجماعة المحمدية المهددين بهدم منازلهم بطريقة مزاجية وارتجالية دون مراعاة لوضعيتهم الاجتماعية وللمصلحة الفضلى لأبنائهم وبناتهم المتمدرسين (ات).

– تنديده الشديد بسياسة التشريد والحرمان من الولوج للحق في السكن الملائم دون قيد او شرط او تمييز.

– مطالبته للسلطات المركزية والمحلية بتمكين ساكنة دوار الشحاوطة من حقها المشروع في السكن اللائق دون قيد أو شرط أو تمييز قبل الشروع في هدم منازلهم الصفيحية وحرمان أبناءهم وبناتهم من التحصيل الدراسي في ظروف ملائمة.

×دعوته للهيئات الديمقراطية السياسية والنقابية والجمعوية لرص الصفوف والوحدة من اجل التصدي للهجمة الشرسة على الحقوق والحريات و المكتسبات

**عن المكتب: المحمدية في 17 يناير 2024**

# الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تطالب بزيادة عامة في الأجور بمختلف الإدارات والمؤسسات

انعقد يومه الثلاثاء 16 يناير 2024، بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط، الاجتماع الأسبوعي للكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، وبعد استكمال المناقشة واستنفاذ جدول أعمالها قررت إبلاغ الرأي العام الوطني والقطاعي المواقف التالية:

1 – مطالبتها بإقرار زيادة صافية لا تقل عن 2000 درهم في أجور موظفي ومستخدمي القطاع الفلاحي، وتحسين نظام التعويضات بمناسبة إصلاح الأنظمة الأساسية للمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الفلاحة، مع تأكيد مطلبها بالزيادة في معاشات التقاعد بشكل عام، ومجددة دعوتها لشغيلة القطاع لتوحيد النضال وتقويته دفاعا عن حقوقهم ومطالبهم العادلة.

2 – قلقها البالغ إثر تصريحات وزير الفلاحة الذي وصف الخصاص المسجل في المياه بالعنيف، معلنا تراجع مساحات الزراعات الشتوية بأكثر من النصف؛ وهو التراجع المفروض ربطه بإفلاس مئات الآلاف من الأسر الساكنة بالبوادي جراء توالي سنوات الجفاف؛ مما يتطلب إقرار دعم مادي مباشر للفلاحين الصغار لاقتناء المدخلات الزراعية في مجال الحبوب والقطاني، ومساعدة هؤلاء الفلاحين وأسرهم على الاستقرار بقراهم ومداشرهم بدل هجرتها والعيش بهامش المدن.

3 – تجديد دعمها لشغيلة القطاع الفلاحي بمختلف الإدارات والمؤسسات العمومية والخاصة ضد أي محاولة للمساس بحقوقهم أو التنكر لمطالبهم وتخص بالذكر:

– شغيلة القطاع الفلاحي بالجهات الجنوبية الثلاثة في دفاعهم على حق الانتماء النقابي، مثمنة نجاح وقفتهم الاحتجاجية ليومه الثلاثاء 16 يناير أمام مقر المديرية الجهوية للفلاحة بالعيون.

– موظفو المديرية الإقليمية للفلاحة ببنسليمان في محاكمتهم المستمرة استئنافيا بعد الأحكام الظالمة التي صدرت في حقهم ابتدائيا بسبب تنفيذهم لبرامج الوزارة.

– شغيلة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي في معركتهم من أجل التصديق على القانون الأساسي في صيغته المتوافق بشأنها مع وزارة الفلاحة.

– عمال تعاونية كوباك في معركتهم ضد ضرب الحق النقابي، مثمنة الحملة الداعية لمقاطعة منتوجات هذه التعاونية المارقة بمدن الرباط سلا تمارة، وداعية فروع الجامعة إلى إطلاق حملات مشابهة؛ كما تثمن كذلك مبادرات اللجنة الوطنية لدعم معركة عمال التعاونية بوكالة الرباط سلا، بما في ذلك تنظيم قافلة إلى تارودانت والاعتصام أمام مقر التعاونية حتى امتثال إدارتها للقانون وإنصاف العمال.

4 – تؤكد تضامنها مع مختلف نضالات الشغيلة في قطاع التعليم دفاعا عن المدرسة العمومية، والجماعات الترابية في نضالاتهم الوحدوية، وقطاع التكوين المهني لإقرار مطالبهم العادلة، ووكالة التنمية الاجتماعية دفاعا عن هذه المؤسسة ورفضا لحلها من طرف حكومة تدعي أنها اجتماعية؛ ومع كافة فئات الشغيلة بمختلف القطاعات من تقنيين ومتصرفين ومهندسين ومساعدين إداريين وتقنيين وحاملي الشهادات.

5 – تجديد إدانتها لجرائم الحرب الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني وللعدوان الإمبريالي الأمريكي البريطاني على اليمن، مؤكدة دعمها للمقاومة بجميع محاورها في فلسطين ولبنان وسوريا واليمن والعراق وفي كل مكان، ولكفاح الشعب الفلسطيني البطل حتى تحرير كامل أراضيه وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

**عن الكتابة التنفيذية**
**الرباط في 16 يناير 2024**

# النهج الديمقراطي العمالي يتضامن مع الشيوعي السوداني

## إلى الرفيقات والرفاق في الحزب الشيوعي السوداني

إننا في حزب النهج الديمقراطي العمالي ندين بأشد عبارات الإدانة اعتقال الرفيق هيثم دفع الله، رئيس تحرير جريدة «الميدان « الناطقة بإسم الحزب الشيوعي السوداني من قبل قوات الدعم السريع. ويطالب بإطلاق سراحه فورا.

كما نعبر لكم ومن خلالكم عن دعمنا ومساندتنا للثورة السودانية المجيدة. إن القوى الرجعية وعلى رأسها عصابات الجيش بزعامة البرهان وقوات التدخل السريع تسعى إلى إجهاض ثورة الشعب السوداني وإسكات الأصوات الحرة ومنها صوت الرفيق هيثم دفع الله.

إننا في حزب النهج الديمقراطي العمالي نضم صوتنا إلى جانب كل الأصوات التقدمية والحرة عبر العالم، من اجل فضح هذه الجرائم التي يقوم بها أعداء الثورة السودانية وما يتعرض له الحزب الشيوعي السوداني الشقيق.

**الرباط في: 22/01/2024**

# في بيان صادر عن شبيبة النهج الديمقراطي العمالي:

## لابديل عن المقاومة الشعبية، كل الدعم لنضالات الشبيبة المغربية

**اجتمع المكتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي يوم السبت 13يناير 2024، حيث تناول أهم المستجدات وطنيا ودوليا وقرر اصدار البيان التالي:**

● استمرار وتكثيف العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني بقطاع غزة وعلى باقي الاراضي، بالمقابل صمود المقاومة ومعها الشعب الفلسطيني. ولمناصرة القضية ينبغي تكثيف التضامن الشعبي والعالمي لعزل الصهيونية المدعومة من الامبريالية الامريكية والغربية و تواطؤ الرجعية العربية.

● التصدع الحاصل في قلب الصهيونية بين الجناح العسكري والجناح العنصري مع فشل المخطط الاستعماري الصهيوني التدميري لفلسطين بفعل الملحمة البطولية ليوم 7 اكتوبر 2023.

● الادانة القوية للهجوم الانتقامي البريطاني/الامريكي على الشعب اليمني لما يقدمه للقضية الفلسطينية. وتزايد الاطماع الامبريالية الاستراتيجية بالبحر الاحمر والمناطق المجاورة.

● الهجوم المخزني على ما تبقى من مكتسبات الشعب المغربي عبر قانون المالية لسنة 2024 الذي يكرس الطبقية وتصفية الخدمات العمومية والاجتماعية وضرب تطلعات الشباب المغربي من شغل قار وتعليم عمومي علمي وجيد وثقافة هادفة ومتنورة... مقابل الرفض الشبابي لكل هذه التوجهات بتنامي المقاومة الشعبية الشبيبية والوعي النضالي عبر واجهات النضال والصمود للحركة الطلابية وحركة المعطلين والشغيلة التعليمية والمعارك الشعبية والعمالية.

● الاشادة بتحركات المعطلين/ت ضد الحرمان والحيف ومن أجل العيش الكريم (نضالات الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب ،نضالات حاملي الشواهد المعطلة...).

● الاعتزاز بالحراك التعليمي الاخير بمضمونه الوحدوي الميداني، مع التأكيد أن المكتسبات رغم أهميتها، تبقى غير كافية، ووجب مواصلة النضال. كما نجدد الرفض التام للتوقيفات عن العمل الصادرة في حق مئات من الاساتذة و الاستاذات وصيانة حقوق التلاميذ/ات في التعلم والدعم التربوي و ضد هجوم النظام القائم على الحقل التعليمي وما يتطلب من خلق حركة شبيبية للدفاع عن المدرسة والوظيفة العموميتين.

● تقديم كل اشكال المساندة لحراك ساكنة فكيك واملشيل وشبابها/تها ولباقي النضالات الشعبية العمالية ضد السياسات الطبقية المخزنية.

● التأكيد ان بلادنا تمر من وقت عصيبة في ظل الجفاف وندرة المياه والمطالبة بسياسة وطنية بدل رهن مصير العمال/ات الزراعيين والفلاحين/ات الصغار والفقراء في يد المافيا المخزنية.

وفي هذا السياق فإن المكتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي :

● ينوه بمبادرة دولة جنوب أفريقيا من خلال رفع دعوة قضائية ضد حرب الابادة الجماعية للكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني لدى محكمة العدل الدولية وطرد السفير الصهيوني، وما سيسفر عن ذلك من تراجع لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني الغاشم ببعض الدول في أفق اسقاطه وتجريمه بالمغرب كمطلب شعبي.

● دعمه التام واللامشروط لمعارك الحركة الطلابية بكل فئاتها وفي كافة المواقع الجامعية ضد تسليع الجامعة المغربية وتفكيكها، ويثمن الدور المحوري الذي يلعبه التوجه الطلابي الديمقراطي في توحيدها وتنظيمها، ويؤكد من جديد أن السبيل الوحيد لنقل الحركة الطلابية من موقع الدفاع المشتت لموقع الهجوم المنظم يمر أساسا عبر إعادة بناء (ا و ط م) كنقابة لكل الطلاب على ارضية مبادئها الأربع.

● يعلن دعمه لكل الديناميات الميدانية من بينها مسيرة طلبة/ات الطب وطب الاسنان والصيدلة ليوم الجمعة 19يناير بالرباط.

● يهنئ الشعب المغربي بحلول السنة الامازيغية الجديدة 2974 ويؤكد على الاستمرار في تبني القضية الأمازيغية كجزء من هوية الشعب المغربي.

● يتوجه لجميع المناضلات والمناضلين بالشبيبة والمتعاطفين والمقربين للانخراط في نضالات الشعب المغربي بكل مواقع تواجدهم خدمة لمشروع بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين /ت.

المكتب الوطني: 16يناير 2024

بادية بنسليمان:

## من ضحايا ناهبي الأراضي

# عائلة سرحان، المركبة من أسر، تعاني صيفا وشتاء

اشتغلت العائلة بالأرض وسكنت فوقها لمدة تناهز قرنا من الزمن (من سنة 1923 حسب أفراد العائلة). مساحة الأرض تقارب 6.000 هكتار من اجود اراضي بادية بنسليمان.

اشتغلت العائلة عند المعمر الفرنسي منذ البداية، ثم عند الدولة(سوجيطا)، حتى تم تفويت هذه الأراضي لشخصيات نافذة داخل وزارة الداخلية وفي عالم السياسة.

تم تشريد عائلات سرحان عامة وتوقيف عن العمل العامل الزراعي خاصة، الرفيق ميلود سرحان (عضو فرع النهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية).

تم التشريد دون تعويض يذكر.

عائلة سرحان، ضحية ناهبي الأراضي بتواطؤ الدولة، تعيش في الخلاء، في ظروف صعبة تحت خيام من «الباش» (فران في الصيف، وثلاجة في فصل الشتاء).

بني تجيت:

## مواطن ضحية وزارة التربية الوطنية

بعد قضاءه خمس سنوات من التطوع كحارس مدرسة بمجموعة مدارس موحى ازكاغ بآيت وزاك، وبعد قرار تعيينه بمدرسة أبوبكر الصديق ببني تجيت، يتم إقصاءه وحرمانه من حقه في الشغل والعيش الكريم، مما دفع الضحية، السيد مبارك اكوجيل ذو أربعة أطفال يتامى الأم، إعتصاما مفتوحا أمام مقر دائرة بني تجيت بعد أن استوفى جميع الحوارات والملتمسات مع الجهات المعنية بخصوص هذا الملف.

زووووووووم

# يوميات من الأطلس العميق

عبد الله السالمي

نحن العمال نمارس العمل ميدانيا: نحرث ننقش نلحم نفصل نربط

هذه العمليات قد لا تستوعبها أنت الذي تقرؤوها لكن من وضع المحراث وربط البهيمة او حرك الجرار وراقب الزيت ووضع العجلات وربط العربة، او من وضع الثيار وحرك المنشار لقطع الحديد وتشكيله، ومن أخذ المقاسات وصنع الحداء او اخاط اللباس

سيتضح لك ان تلك الامور أسهل بكثير من قراءة كتاب، او وضع نوع من العطر قبل الخروج للجلوس في فناء مقهى او على قارعة شارع ما لمراقبة المارين.

تلك العمليات سيدي قد نحتت من ذلك العامل البسيط فنانا اخذ من كل العلوم دون ان يدري مارسها في مهنته باستحقاق صنع منها سعادة للآخرين وبقي هو رهين ماضيه يستيقظ باكرا يأخذ وجبة فطوره بسرعة وهو يراقب عقاريب ساعته التي تمر بسرعة وكل همه ان يصل في الوقت المخصص لانطلاق عمله ينحني وسط الضيعة او المعمل لمدة قد تفوق ثماني ساعات من العمل الشاق وعند نهايته يركض بسرعة اتجاه الباب منطلقا لبيته قبل غروب الشمس فيغتسل من عرق كداحته ويأخذ كيسا يتوجه للسوق ليتبضع منه حاجياته ، وبعدها يعود إلى البيت منهكا يتناول وجبة عشائه ويسترخي في سريره للنوم بعد ان يحقق عقارب منبه ساعته ليساعده للإيستيقاظ في الوقت المحدد لانصرافه

هذا العامل وحده من سيمكنه أن يفهمك ايها الذي تضع خريطة كبرى لما يمكنه ان يجعل من الإنسان كائنا صالحا إذا حاولت صقل معدنه البراق الذي اغرقه الدخان الأسود والعرق في اوحاله المتعفنة...

# سلا: لجنة التضامن مع عمال تعاونية «كوباك» تدعو لدعم قافلة العمال نحو مدينة تارودانت

أصدرت لجنة التضامن مع عمال كوباك بوكالة الرباط-سلا نداء تدعو من خلاله لدعم قافلة العمال المقررة في اتجاه مقر التعاونية بتارودانت وإنجاح الوقفة الاحتجاجية أمام الإدارة المركزية للتعاونية يوم الأحد 28 يناير 2024.

وجاء في نداء اللجنة:

تذكر لجنة التضامن مع عمال وكالة الرباط-سلا للتعاونية الفلاحية «كوباك»، المنتجة لحليب جودة ومشتقاته، بالقافلة العمالية نحو مدينة تارودانت نهاية هذا الأسبوع، والتي ستختتم بوقفة احتجاجية أمام الإدارة المركزية للتعاونية يوم الأحد 28 يناير الجاري.

وبهذه المناسبة، تهيب اللجنة بكافة الهيآت الديمقراطية بالمنطقة بتعبئة مناضليها ومناضلاتها بجهة سوس ماسة وبمنطقة تارودانت من أجل دعم هذه الخطوة النضالية الهامة لعمال التعاونية، والتواجد إلى جانبهم طيلة تواجدهم بمدينة تارودانت، والمشاركة القوية في الوقفة الاحتجاجية المقررة أمام إدارة التعاونية يوم الأحد 28 يناير 2024.

جميعا من أجل نصرة قضايا العمال العادلة.

وعاش التضامن العمالي والشعبي.

عن لجنة دعم عمال كوباك: سلا في 21 يناير 2024

للإشارة فلجنة التضامن مع عمال تعاونية كوباك بالرباط – سلا تتشكل من :

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، الاتحاد المغربي للشغل، شبكة تقاطع للحقوق الشغلية، الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الجبهة الاجتماعية المغربية بسلا، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، جمعية أطاك المغرب، حزب النهج الديمقراطي العمالي، حزب فدرالية اليسار الديمقراطي، الحزب الاشتراكي الموحد.

# نضال حراك فجيج ضد تسليع الماء

تعتبر واحة فجيج من أقدم الواحات بالمغرب، فقد استقر بها الانسان منذ عصور غابرة. ونظرا لموقعها المهم، فقد كانت تعتبر إلى وقت قريب (دخول الاستعمار الفرنسي) من أهم نقط عبور القوافل التجارية الصحراوية القادمة من سجلماسة وفاس ووجدة وتلمسان والمتجهة نحو تومبوكتو. ويشكل الماء مصدرا حيويا رئيسيا بالواحة، فالماء هو هبة فجيج كما يقال. لذلك فلا غرو إن كانت الواحة تشتهر بعيونها الكثيرة وبخطاراتها، وبصهاريجها الضخمة، وبعيونها تحت أرضية والتي تسمى في اللهجة المحلية ب (البحبوحات)، وكل هذه المصادر كانت محفزا على الاستقرار بهذه الواحة الجميلة التي كانت دوما تحقق الاكتفاء الذاتي على مستوى المنتوجات المعيشية وتحقق الأمن الغذائي للساكنة.

الصديق كبوري

## قبل البدء:

تجدر الإشارة، إلى أن تدبير الماء بواحة فجيج يتم بشكل ديموقراطي بين السكان في إطار ما يسمى ب « الجماعة»، فالماء ينظر إليه في الواحة على أنه ملك عام مشترك، لذلك فتدبيره يتم بشكل ديموقراطي لفض النزاعات التي يمكن أن تنشب بين سكان القصور (عددها سبعة)، أو بين سكان القصر الواحد، ولهذه الغاية يتم انشاء مؤسسة « مجلس الماء» الذي يسهر على توزيع الماء بناء على الحاجة، وحرصا على الترشيد، وذلك استنادا على الأعراف المتوارثة (كل أسرة تملك مقدارا من الخروبات، والخروبة= وحدة لقياس مقدار الماء المستحق للأسرة).

بيد أنه مع انطلاق التجربة الجماعية بالمغرب سنة 1962، أصبح الماء الشروب يتم تدبيره من طرف الجماعة الترابية (المجلس القروي ثم البلدي بفجيج). ومما كان يحسب للمجالس الجماعية السابقة أنها كانت ترفض تفويت تدبير قطاع الماء للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب. وقد كان ينظر إلى هذا الأمر بنوع من الاعتزاز خاصة أن مدينة فجيج كانت تشكل الاستثناء بالنسبة لباقي الجماعات بالإقليم، (توجد في إقليم فجيج 13 جماعة ترابية وكلها فوتت تدبير الماء للمكتب المذكور ماعدا جماعة فجيج)، وكان الرفض يتأسس على كون الماء حق وليس سلعة، ويندرج في إطار الملك العام المشترك الغير قابل للخوصصة.

## انطلاق الحراك

في 26 أكتوبر 2023 وبطلب من السلطة الإقليمية (عامل إقليم فجيج)، عقد المجلس البدي بفجيج دورة استثنائية لمناقشة نقطة فريدة وهي انضمام المجلس لمجموعة الشرق لتوزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل (شركة مجهولة الإسم)، وقد رفض المجلس الجماعي بالأجماع قرار التفويت، إلا أن هذا القرار الديموقراطي لم يعجب جهات معينة، لذلك لم تمر سوى أربعة أيام حتى دعت سلطة الوصاية المجلس الجماعي بفجيج لعقد دورة استثنائية ثانية لمراجعة قرار الرفض. وهكذا كان، فقد عقد المجلس الجماعي بفجيج دورة استثنائية ثانية يوم 31 أكتوبر 2023 لمناقشة مسألة تفويت قطاع الماء لمجموعة الشرق من جديد، وهذه المرة وبعد أن فعلت ضغوطات سلطة الوصاية فعلها حسب أحد قادة الحراك، فقد تم التراجع عن قرار الرفض، حيث صوت 9 أعضاء لصالح التفويت ورفض التفويت من طرف 8 أعضاء، وبذلك يتم تمرير اتفاقية تفويت تدبير قطاع الماء لصالح شركة الشرق للتوزيع.

وللإشارة، فإن المؤيدين لقرار التفويت يعتبرون القرار يندرج في إطار تنزيل القانون 21. 83 والقاضي بإنشاء شركات متعددة الخدمات في توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل، وهو منسجم في نظرهم مع السياسة العمومية المنتهجة في مجال ترشيد الماء خاصة أمام ندرة وتناقص هذه المادة الحيوية، بفعل توالي سنوات الجفاف، وتناقص الفرشة المائية. إلا أن سكان مدينة فجيج لهم رأي آخر يجسدونه ميدانيا، لذلك فمنذ صك التفويت المشؤوم في نظرهم يوم 1 نونبر 2023 وهم يخرجون عن بكرة أبيهم للاحتجاج أمام مقر الجماعة وفي بعض الساحات العمومية، إذ ينظمون اشكلا احتجاجية متنوعة وحضارية (وقفات،ومسيرات،واضرابات عامة،ومسيرات بالدراجات وبالشموع...) في إطار التنسيقية المحلية للترافع عن قضايا مدينة فجيج التي أسسوها . في إطار المقاومة الشعبية والدفاع الذاتي . للتعبير عن رفض تفويت تدبير قطاع الماء للشركة المجهولة الاسم «مجموعة الشرق للتوزيع»، واحتجاجهم على الصيغة الملتوية والملتبسة التي تم بمقتضاها حصل التفويت، وللتعبيرين توجسهم من ارتفاع تسعيرة الفواتير وتأثيرها على القدرة الشرائية للساكنة المنهوكة أصلا.

والملاحظ أن الأشكال النضالية التي تنظمها التنسيقية للترافع عن قضايا المدينة تعرف مشاركة واسعة وملفتة لجميع الأجناس والفئات والأعمار، وتعرف حضورا وازنا للنساء على وجه الخصوص بلباسهن المحلي، كما وجدت صدى كبيرا من التضامن من طرف كل الساكنة، حيث نظمت إضرابات تضامنية، وأغلقت المتاجر والمقاهي وكل المؤسسات الخدماتية بشكل شامل، بل وصل الامر إلى حد مقاطعة السوق الأسبوعي. وخلال الأشكال النضالية يتم رفع بعض الشعارات التي تعبر عن مطالب الساكنة من قبيل: «علاش جينا واحتجينا الشركة لي ما بغينا»، «بالوحدة والتضامن لي بغيناه يكون يكون» . «باي باي زمان الطاعة هذا زمان المواجهة»... ولحد الآن فالحراك يمر في أجواء حضارية سلمية، وهو ينم عن نضج المجتمع الفجيجي، واستعداده للدفاع عن حقوقه المشروعة بكل الطرق المتاحة والممكنة. لكن الأدهى في الأمر أن المجلس الجماعي ولحد الآن لازال يمارس سياسة النعامة، فقد وقع في حيص بيص، وفي موقف لا يحسد عليه، إذ يتأرجح بين الدفاع عن مطالب الكتلة الناخبة التي منحته أصواتها، والدفاع عن وجهات نظر الأحزاب الي يمثلها.

## غياب التواصل

يطالب السكان بمدينة فجيج بالتراجع عن قرار التفويت، انسجاما مع التعاقد السياسي الذي يربطهم بالمجلس الجماعي، وهم حاليا مستاؤون جدا من هذه المؤسسة التي أصبحت فاقدة للشرعية، لانصياعها لسلطة الوصاية وقفزها على الإرادة الشعبية، وفي هذا الصدد فقد عبر بعض من استجوبناهم عن رغبة المواطن/ة في فجيج في استقالة المجلس الذي أصبح لا يمثل إلا نفسه. كما يعيبون على المجلس ضعف القدرة التواصلية، إذ منذ انطلاق الحرك في أواخر أكتوبر 2023 أصبح المواطن في واد وممثليه في واد آخر، فالمجلس لم يكلف نفسه حتى عناء التواصل مع المواطنات والمواطنين، وشرح مبررات الانقلاب في القرار خلال أربعة أيام، وتحوله بقدرة قادر من موقف الرفض بالأجماع، إلى موقف التمرير بالأغلبية النسبية (النصف زائد واحد)، وفضح الجهات التي تتدخل في اختصاصاته ونضرب في العمق استقلالية قراراته، وبيان الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتفويت على الساكنة، وشرح القيمة المضافة للتفويت بالنسبة للفرشة المائية، وفي هذا السياق أكد المناضل مصطفى ابراهيمي عضو اللجنة الوطنية لدعم حراك فجيج أن الساكنة محتاجة إلى ضرورة اعتماد حوار مسؤول في إطار مقاربة تشاركية حقيقية، بحكم افلاس الديموقراطية التمثيلية لغياب استقلالية الجماعات الترابية، وخضوعها لسلطة الوصاية التي تتحكم في قراراتها. إذ ما جدوى أن تصرف على الانتخابات أموالا طائلة، لتفرز مؤسسات صورية ومغشوشة فاقدة للاستقلالية ومتحكم في قراراتها؟

## حملة واسعة من التضامن

مباشرة بعد انطلاق الحراك الشعبي بفجيج في أواخر أكتوبر وبداية نونبر 2023 ظهرت حركة واسعة من التضامن، وفي هذا السياق عبرت عدة إطارات حقوقية ونقابية وجمعوية وسياسية عن دعمها ومساندتها للمقاومة الشعبية بفجيج، وأصدرت لهذه الغاية بيانات التضامن، كما قامت ببعض المبادرات لحلحلة هذا الملف. وتذكر من بين الإطارات المتضامنة الجمعية المغربية لحقوق الانسان وجمعية «أطاك» المعرب، وفدرالية اليسار الديموقراطي، وحزب النهج الديموقراطي لعمالي، والحزب الاشتراكي الموحد والكونفدرالية الديموقراطية للشغل،

والاتحاد المغربي للشغل وغيرها من الإطارات الديموقراطية التي يصعب حصرها. وقد أجمعت كل القوى الديموقراطية المتضامنة على حق سكان إقليم فجيج في الاستفادة من خيراتهم المشتركة، ورفض تحويل الماء إلى سلعة، واستحضرت فشل تجارب التفويت في عدة مدن كالدار البيضاء وطنجة وتطوان وغيرها من المدن الكبرى، وهو ما اثار ولا زال يثير عدة احتجاجات في هذه المدن لحد الآن. كما تم تأسيس لجنة وطنية لدعم حراك فجيج وهي تضم فعاليات من مختلف مناطق المغرب.

## القشة التي قسمت ظهر البعير

إن الحراك الشعبي الذي انطلق بمدينة فجيج منذ ثمانين يوما كان نتيجة لقرار تفويت تدبير قطاع الماء لشركة الشرق للتوزيع، والحال أن هذه القرار كما يقال هو النقطة التي أفاضت الكأس، فسكان مدينة فجيج يعانون من تدني الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وضعف الخدمات العمومية، فلكي يتلقى المواطن/ة الفجيجي العلاج يجب ان يتنقل إلى بوعرفة مقر الإقليم التي تبعد ب 108 كلم وهو ما يتسبب في ارتفاع الوفيات خاصة بالنسبة للأطفال والنساء، كما أن 70% من أراضي سكان فجيج ثم سلبها منهم على اثر المعاهدة التي ابرمت بين الحسن الثاني وهواري بومدين سنة 1972 ،وعلى اثر ضم منطقة العرجة من طرف الجزائر بشكل نهائي سنة 2021. ناهيك عن ذلك فالمدينة تعاني من الركود والتهميش والحصار (تحيط بها الحدود الجزائرية من ثلاث جهات)، وغياب بدائل تنموية حقيقية، ومن التناقص الديموغرافي المهول، وضعف النمو وارتفاع البطالة، وضعف الخدمات الاجتماعية. وعلى هذا الأساس أصبحت جماعة فجيج تعد من أكثر الجماعات فقرا على المستوى الوطني حسب المندوبية السامية للتخطيط.

## فوق فجيج

هناك مثل شعبي مشهور يردده المغاربة وهو « فوق فجيج»، إلا أن أغلب المغاربة يجهلون السياق الذي قيل فيه هذا المثل. لقد ضرب المغرب سنة 1945 جفاف كبير، فأصبحت كل مناطق المغرب تعاني من المجاعة والأوبئة. وهي السنة التي تسمى من طرف المغاربة بعام «البون». هناك منطقة واحدة في المغرب لم تتأثر بالجفاف هي واحة فجيج، والسبب في ذلك أن في كل منزل توجد غرفة تسمى «بيت الخزين» أو «بيت الرزق» ، تدخر فيه الأسرة كل ما تحتاجه من سمن وإقط ( لبن مجفف) وكسكس وقمح وقطاني وغير ذلك من المواد الغذائية الضرورية، وهذا هو السياق الذي قيل فيها هذا المثل.

لقد أوردت هذا المثل لأبين أن سكان فجيج يختزنون طاقات مهمة من الصمود، فنضالهم ضد الاتراك ولاستعمار ومعركتهم من أجل التغيير والديموقراطية أكسبتهم خبرة كبيرة، ناهيك عن سيادة قيم التضامن بينهم، وكلها بلا تشكل عوامل لتفسير صمودهم. فأمام تجاهل مطالبهم، ولجوء المسؤولين لسياسة صم الاذان فإن معركتهم مرشحة للاستمرار. فحسب بعض قادة الحراك فإن المقاومة الشعبية ضد قرار التفويت ستستمر إلى حين التراجع عن القرار، فلحد الآن تنظم التنسيقية المحلية للترافع عن قضايا المدينة يومين احتجاجين في الأسبوع تتخللهما صيغ تعبيرية مختلفة، ومن المتوقع أن تبدع الجماهير الشعبية في اشكالها النضالية مستقبلا من أجل المزيد من الضغط.

لقد دخل نضال حراك فجيج مرحلة حاسمة تتمثل في مقاطعة أداء فواتير الماء إلى حين احترام الإرادة الشعبية، وبذلك التحقت مدينة فجيج بتجربة يوعرفة بخصوص مقاطعة أداء الفواتير التي انطلقت سنة 2006 وتجربة جرادة التي انطلقت سنة 2018.، ومن هذا المنطلق على المسؤولين التقاط الإشارات، والاستماع إلى نبض الشارع، والتراجع عن قرار التفويت الذي هو قرار سياسي، وذلك رفعا للاحتباس الذي تعرفة المدينة، وتجنيب المنطقة مما لا يحمد عقباه، أو يخدش صورة المغرب الذي أصبح يترأس مجلس حقوق الانسان. وهذا رهين باعتماد مقاربة ديموقراطية لحل المشاكل المتراكمة مع إشراك أصحاب المصلحة، وتفعيل توصيات هيئة الانصاف والمصالحة في الشق المتعلق بجبر الضرر الجماعي والتي مرت 20 سنة على صدورها (2004)، واعتماد سياسة تنموية حقيقية تستجيب للحاجيات الملحة للسكان، وتوفر فرص الشغل وتشجع على الاستقرار.

**الصديق كبوري عضو سابق بالمكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان**

اقليم بولمان:

# ساكنة الميس-مرموشة: التهميش ومحاولة نهب أراضي الجموع

**مريم أغبال**

أن تكون ناشطا حقوقيا في هامش الهامش في إقليم بولمان، معناه أن تعيش في حالة تأهب دائم لرصد كل أنواع الانتهاكات لحقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الأساسية كالحق في الأمن والسلامة البدنية، وعلى سبيل المثال اعتداء رجل سلطة على امرأة مسنة وما رافق ذلك من استفزازات وترهيب للمشاركين في المسيرة الاحتجاجية المنددة بهذا الإنتهاك. اضافة إلى تردي الوضع الأمني ببعض مناطق الاقليم كنتيجة حتمية للهدر المدرسي، والبطالة، وغياب مشاريع تنموية حقيقية للنهوض بأوضاع الشباب، مرورا باستمرار الأوضاع الحاطة بالكرامة أثناء توزيع الدقيق المدعم. وعلى مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فان المنطقة تعرف هشاشة اجتماعية غير مسبوقة في ظل الغلاء الفاحش وتعطل المشاريع التنموية، وعدم تمكن شريحة واسعة من الفئات الهشة من الإستفادة من الدعم الاجتماعي، لأن معايير الاستفادة لم تستوعبها. والأخطر هو تقهقر شرائح الطبقة الوسطى عصب الإقتصاد المحلي والوطني لتلتحق بالطبقة الفقيرة وهو ما ينذر باتساع رقعة الهشاشة الاجتماعية على كافة المستويات. وميسور العاصمة الإدارية للإقليم نموذج حي لرداءة البنية التحتية والسكن غير اللائق. فلا تزال عائلات بأكملها تعيش في كهوف تحت الصخور، اضافة الى تدهور الخدمات الصحية بسبب النقص المهول في الأطر الطبية وصعوبة الولوج للخدمات الصحية لفئات واسعة من الشرائح الاجتماعية الهشة، مما بات يهدد حياة الأمهات والأطفال، وهوما كان سببا لوقفة احتجاجية باوطاط الحاج بعد وفاة رضيع. اضافة لتردي أوضاع الفلاحين الصغار بسبب الجفاف، وتداعيات انشاء سد الحسن الثاني بميدلت الذي نتج عنه حرمان المزارع المتواجدة على ضفاف ملوية بميسور من السقي، ناهيك عن الاثار السلبية لإطلاق السد بصبيب عالي من انجراف للتربة وتفقيرها، مما قضى على الفلاحة المعاشية والتحاق الفلاحين الصغار بفئة العاطلين التي تعاني في صمت. وتزداد المعاناة في مناطق الأمازيغ التي بالإضافة الى الهشاشة الإجتماعية وعدم الأستفادة من ثرواتها الطبيعية التي تتعرض للنهب والاستنزاف، فمافيا الأخشاب ترتع في المنطقة دون حسيب، والمناجم تستغل دون ان ينتفع بها السكان الأصليون، فيما يسرح العمال بها دون حقوق. كما تواجه القبائل الأمازيغية سياسة نزع الأراضي من مالكيها الأصليين لإقامة محميات للصيد، المستفيد الأول منها هم أصحاب المال والنفوذ. حيث واجهت قبيلة ايت اسمح الميس مرموشة ذلك، باحتجاجات الغرض منها فضح سياسة نزع الأراضي، وتفقير وتهجير مالكيها الأصليين الذين دافعوا عنها ضد المستعمر، ويجازون اليوم بانتزاعها منهم قسرا، في ضرب سافر للمادة 3 من الاعلان العالمي لحقوق، الشعوب الأصلية. هذا فضلا عن استنزاف ثرواتهم المائية وحرمانهم منها عبر منع الفلاحين الصغار من حفر الابار، فيما يسمح لكبار المستثمرين بحفر عدة ابار بعمق يهدد الفرشة المائية، مما تسبب في نقص صبيب العين الوحيدة بالميس، ومعاناة الساكنة من العطش، وهو ما أخرجها الى الاحتجاج دون الاستجابة لمطالبها المشروعة. ولا تزال قبيلة ايت اسمح عازمة على تصعيد نضالاتها في القادم من الأيام ومتمسكة بحقها في الأرض وفي الاستفادة من ثرواتها الطبيعية.

> **لا تزال عائلات بأكملها تعيش في كهوف تحت الصخور، اضافة الى تدهور الخدمات الصحية بسبب النقص المهول في الأطر الطبية وصعوبة الولوج للخدمات الصحية لفئات واسعة من الشرائح الاجتماعية الهشة، مما بات يهدد حياة الأمهات والأطفال، وهوما كان سببا لوقفة احتجاجية باوطاط الحاج بعد وفاة رضيع. اضافة لتردي أوضاع الفلاحين الصغار بسبب الجفاف..**

# ضبابية الصراع الطبقي بالمغرب:

# الأسباب والمحتمل

يمر الصراع الطبقي بالمغرب بوضع غير طبيعي بحيث تسود الضبابية المشهد السياسي والصراع الدائر في البلاد، وذلك برغم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المستفحلة والتي تمس أوسع الجماهير الشعبية الكادحة التي انضاف إليها مخلفات زلزال الأطلس الكبير وأزمة الماء التي ستلقي بظلالها على عيش أوسع الطبقات الشعبية من نقص الماء وغلاء الخضر.

**ج.حسن**

هذه الأزمة الناتجة عن السياسات المتعاقبة منذ الاستقلال الشكلي والتي زادتها حكومة الباطرونا وزواج المال بالسلطة قتامة، لكن المحير هو الغياب الواضح لأي معارضة حقيقية منظمة من أحزاب ونقابات وجمعيات حقوقية، بل وانفضاح بعض الأحزاب المسماة ديمقراطية والتي كانت مسؤولة عن جزء من هذه الأزمة كالاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية التي تستبلد المواطنين/ات وتحاول الظهور إعلاميا بجانب عموم الجماهير الشعبية المكتوبة بنيران السياسات المخزنية اللارشعبية، هذا الوضع البئيس والكافكاوي، ردت عليه عموم الجماهير الكادحة بخلق تنسيقيات للدفاع عن حقوقها كما هو الشأن بقطاع التعليم، والصحة والجماعات المحلية وقطاع الماء والكهرباء... الخ هذه التنسيقيات استطاعت أن تحرك البركة الآسنة خاصة في قطاع التعليم، بل فرضت على النظام من خلال محكومته التراجع عن قرار تسليع التعليم ولو لحظيا، وانتزاع مكتسبات مهمة رغم الاختلاف الدائر حول قيمتها ومدى أهميتها، إلا أن هذا الصراع الدائر في قطاع التعليم أظهر عدة إشكاليات وهي أن:

– الأحزاب المشكلة للحكومة لم تستطع الدفاع عن مشروعها وقراراتها، بل اضطرت إلى التراجع عليها وعلى قانون المآسي مثلا وتغيير خطابها حول التعليم.

– الأحزاب المعارضة من داخل البنية المخزنية لم تستطع كذلك بلورة معارضة حقيقية في انسجام مع مرجعياتها، عدا الخطابات السياسوية الفجة التي لم تعد تنطلي على أحد بل ذهب ممثلو حزب العدالة والتنمية إلى التظاهر بمظهر الحزب الغيور على المدرسة العمومية، متناسين أن حزبهم/هن هو المسؤول المباشر عن كل هذه الكوارث.

– عدم تحمل القوى اليسارية الجذرية واليسارية الديمقراطية غير المندمجة في البنية المخزنية لمسؤولياتها حول هذا الحراك التعليمي وآفاقه وحدوده، عدا بعض البيانات المحتشمة فأين مثلا الجبهة الاجتماعية من هذه النضالات ومن دفاعها عن القطاعات العمومية ذات أدوار اجتماعية كالتعليم والصحة والماء والكهرباء؟ ولماذا لم تدع هذه الجبهة أو فقط بعض مكوناتها من القوى اليسارية التي ترفع شعارات جذابة لمسيرة وطنية أو مسيرات أقطاب لدعم نضالات نساء ورجال التعليم ومن أجل تعليم شعبي ديمقراطي مجاني جيد ومن أجل مدرسة عمومية موحدة كما هو الشأن مثلا بالنسبة للقوى اليسارية بفرنسا؟ وهذا يبين ارتباك هذه القوى كما حصل لها أثناء حركة 20 فبراير.

– انتهازية القوى الإسلامية التي حاولت الركوب على نضالات الشغيلة التعليمية، نقابة العدالة والتنمية، بعدما فقدت مكانتها كنقابة أكثر تمثيلة وعدم حصول حزبها حتى على فريق برلماني، حاولت تأجيج الوضع عبر جيشها الإلكتروني والدفع بالفئات بعدم قبول أي حل حتى يتمكنوا من استرجاع موقعا لهم داخل صفوف الشغيلة التعليمية، أما العدل والإحسان، فهو بقدر ما كان أعضاؤه يحضرون بقوة ويرفعون شعارات بنفحة دينية لا علاقة لها بملف التعليم، فإنهم/هن يتفادون الظهور في القيادة ولم تكن لهم الجرأة للتعبير جهرا عن موقفهم سواء من الحراك أو من الاتفاقات وربما ينتظرون لحظة القومة.

– قيادات في التنسيق الوطني والثانوي التأهيلي والتنسيقية الموحدة، أبهرهم استجابة نساء ورجال التعليم بنداءات الإضرابات والمسيرات والوقفات ولم يستطيعوا تحليل طبيعة الصراع، هل هي مجرد نضالات نقابية لها أدواتها ومحدوديتها، أم نضال سياسي يهدف إلى تغيير سياسة النظام في قطاع التعليم، وبالتالي لم يدركوا كيف يمكن إيقاف هذا الصراع مرحليا وجني ثماره وتقييم نتائجه مما أدى بهم في الأخير للارتباك لإيقاف الحراك علما أن هذه التنسيقيات عبر قيادييها تعادي النقابات والأحزاب، وهذه النضالات ربما ستنتهي بمآسي ستنعكس سلبا عن النضال بشكل عام.

– غياب ردة فعل حقيقية لأولياء أمور سبعة ملايين تلميذ(ة) وكأن الأمور لا تهمهم، مما يجعلنا نطرح أكثر من سؤال عن مدى اهتمام هذه الأسر بمصير أبنائها وبناتها ومدى تأثير القوى الداعمة لهذا الحراك في الجماهير الشعبية الكادحة. هذا الوضع انتقل إلى باقي القطاعات، خاصة الصحة وإن كان بشكل أقل. والسؤال الذي يفرض نفسه، الدولة عبر حكومة الباطرونا ماضية في بيع كل ممتلكات الشعب للخواص من أجل تسليع كل الخدمات العمومية، مثل قطاع الماء والكهرباء، وهذا الملف مجتمعي بامتياز مثل التعليم والصحة، فأين دعاة الدفاع عن المدرسة العمومية أو الصحة العمومية من هذين القطاعين الاستراتيجيين لأمن الدولة؟ وأين هي القوى والنقابات المناضلة، والأحزاب الوطنية والتقدمية واليسارية من هذا المخطط المخزني الذي يستهدف الإجهاز على أبسط الحقوق المتمثلة في حصول المواطنين/ات على الماء والكهرباء وبأثمنة معقولة؟ وأين هذه الجماهير الأستاذية ومن الممرضين/ات والأطباء أو شغيلة المكتب الوطني للماء والكهرباء حاليا من تقتيل الشعب الفلسطيني؟ أليست القضية الفلسطينية قضية وطنية؟ أليس الكيان الصهيوني هو رأس الرمح للامبريالية؟ أليس تسليع الخدمات العمومية من طرف النظام المخزني هو الاستجابة لإملاءات الدوائر الامبريالية عبر صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية؟

إن هذه التساؤلات لا تهدف إلى التنقيص من نضالات الشغيلة التعليمية الأخيرة غير المسبوقة ولا نضالات موظفي/ات قطاع الصحة ولا شغيلة قطاعي الماء والكهرباء لمواجهة تفويت القطاعين لاثني عشر شركة جهوية؟ وإنما فقط للتأكيد على أن من له فعلا غيرة على هذا الوطن وأبنائه وبناته، لا يختزل «نضالاته» فيما يخدم فقط مصالحه الضيقة دون الاكتراث بمصالح عموم الجماهير الكادحة، أما تغليف ذلك بالدفاع عن المرفق العمومي، فالواقع يفند ذلك.

إن هذا العجز عن استنهاض عموم الجماهير الكادحة للدفاع عن حقوقها بمختلف أبعادها الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية... يرجع في نظري إلى عدة أسباب أهمها:

1- القوى اليسارية الجذرية رغم نظافة أيادي مناضليها ومناضلاتها، فكونها مشكلة في الغالب من البرجوازية الصغيرة ولها مستوى ثقافي لا بأس به، يعقد عملية تجذرها وسط الطبقات الكادحة بسبب نوعية وظائفها وسكنها في أحياء تركيبتها البشرية من الطبقات المتوسطة وإكراهات الحياة اليومية في المدن الكبرى إضافة إلى تفشي بعض المسلكيات الليبرالية في أوساطها، أما في المدن الصغرى والقرى، فإن محاولاتها لبناء أدوات الدفاع الذاتي للجماهير الكادحة تصطدم بالثقافة السائدة بهذه المناطق إضافة إلى دور المخزن الرسمي وغير الرسمي لإفشال أي محاولة تغيير في البنى القائمة.

2- القوى المندمجة في البنية المخزنية، أحزاب، نقابات وجمعيات، هدفها المركزي هو استخدام الجماهير لتحقيق مصالحها الضيقة، أما طرحها لبعض الملفات من حين لآخر، فهو فقط للتوظيف الانتخابوي أو الاستجابة لمخطط المخزن.

**انتهازية القوى الإسلامية التي حاولت الركوب على نضالات الشغيلة التعليمية، نقابة العدالة والتنمية، بعدما فقدت مكانتها كنقابة أكثر تمثيلة وعدم حصول حزبها حتى على فريق برلماني، حاولت تأجيج الوضع عبر جيشها الإلكتروني والدفع بالفئات بعدم قبول أي حل حتى يتمكنوا من استرجاع موقعا لهم داخل صفوف الشغيلة التعليمية،**

3- الجماعات الإسلامية وخاصة جماعة العدل والإحسان، تبين كل الأحداث أن أهدافها ليست النضال مع الجماهير الكادحة من أجل تحسين أوضاعها، وإنما فقط استغلال أزماتها وإنتاج خطاب إسلاموي، يبين من خلاله استبداد الدولة وتصورها للنموذج الذي تشتغل عليه، وتعزز ذلك في كل المحطات القومية للظهور وبمظهر المدافع عن القضايا القومية ومنها القضية الفلسطينية والتظاهر بمناهضتها للامبريالية. أليست القضية الفلسطينية قضية طبقية؟ فأين الجماعة من باقي القضايا الطبقية؟ هذه الوضعية يستغلها النظام المخزني بذكاء، عبر مختلف مؤسساته وكذلك من خلال توظيف الإعلام لشيطنة أي فعل قد يزعزع أركانه، فما هي إذن الاحتمالات الممكنة في المستقبل القريب؟

في نظري، لازال التغيير المنشود بعيدا، ليس لأن الظروف ستكون أفضل وإنما لأن النظام لديه أوراق سيستعملها لصالحه ومنها:

4 – لا يمكن المراهنة، لا على القوى المندمجة في البنية المخزنية ولا على جماعة العدل والإحسان التي لم تقم بأي خطوة حقيقية تجاه اليسار الجذري.

5 – المغرب مقبل على تنظيم عدة تظاهرات رياضية ومنه كأس افريقيا للأمم سنة 2025 وكأس العالم سنة 2030 مما سيفرض عليه فتح أوراشا كثيرة خاصة في البنيات التحتية، مما سيساهم في خلق مناصب شغل كثيرة بغض النظر عن مدى استفادة الطبقة العاملة من الحقوق الشغيلة وهذا ما سيوظفه عبر إعلامه بكون المغرب ماض في البناء والتطور، إضافة إلى جاذبية كرة القدم التي ستكون هي الموضوع الرئيسي لأغلب النقاشات التي ستدور بين عموم الجماهير، ويبقى على القوى اليسارية الجذرية في نظري التركيز على خلق التراكمات من خلال العمل على مناهضة نهب المال العام والدفاع عن الحريات والحقوق الشغلية بدرجة كبيرة، وفضح والهجوم على المافيا المخزنية من خلال التركيز على تكلفة المشاريع المبرمجة أو جودتها أو مدى استفادة عموم المواطنين/ات منها.

# انتفاضة يناير 1984 : حتى لا ننسى مجازر الدولة المخزنية

إن جريدة النهج الديمقراطي، لسان حزب النهج الديمقراطي العمالي، وكما جرت العادة، لا تترك مناسبة تمر دون التذكير بالواقعة التاريخية، ليس فقط بهدف التذكير بالأحداث ، بانتفاضة الجماهير الشعبية ضد اختيارات الدولة المخزنية، وما تبعها من قمع رهيب، خلف الاف من الاعتقالات و العشرات من الشهداء و الشهيدات، بل بهدف كذلك فهم ما جرى، جوانبها الايجابية، وأسباب فشلها في تحقيق أهم مطالب الجماهير المنتفضة، ومن أسباب هذا الفشل غياب التنظيمات القاعدية من أجل الصمود والاستمرارية، وهذا بعيد المنال في غياب الدور الطليعي للطبقة العاملة عبر حزبها المستقل و المؤطر لعموم الكادحين و الكادحات.
ففي هذا الإطار، قررت الجريدة تخصيص ملف عددها 540 لانتفاضة 1984 المجيدة.

# انتفاضة يناير 1984: السياق والدلالات

تحل في هذا الشهر الذكرى الأربعين لانتفاضة يناير 1984، فماهي الشروط التاريخية للانتفاض في المغرب، سواء إبان التغلغل الاستعماري أو غداة توقيع المخزن لاتفاقية الحماية مع المستعمر في 30 مارس 1912، أو بعد الاستقلال الشكلي سنة 1955؟ وكيف كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إبان انتفاضة يناير 1984 المجيدة؟

**المصطفى براهمة**

## 1 - تاريخ المغرب هو تاريخ الانتفاض

إن الدارس لتاريخ المغرب سيلاحظ أنه تخللته فترات انتفاض: انتفاض قبائل ضد النظام المركزي المتمثل في المخزن الذي يريد بسط سيطرته على تلك القبائل، ومقاومتها لهذه السيطرة دفاعا عن استقلاليتها وعن نظام دفاعها الذاتي المبني على استقلال القبيلة في تدبير شؤنها الداخلية من خلال نظامها الجماعي المستند إلى الوحدة والتكافل في نوع من الديمقراطية التشاركية.

ولعل السبب الرئيسي لتلك الانتفاضات كان هو محاولة النظام المخزني فرض ضرائب ثقيلة على القبائل لتمويل خزينته بعد أفول نظام التجارة البعيدة المدى التي حدثت تحت تأثير تحول الطرق التجارية من القوافل إلى الطرق البحرية، واكتشاف القارة الأمريكية. ة، فكلما استطاع المخزن حسم صراعاته الداخلية، اتجه إلى إخضاع القبائل وفرض الضرائب عليها من خلال « الحركات» التأديبية، فكانت القبائل تواجهه بالعصيان والانتفاض.

**1-1-الانتفاضات إبان التغلغل الاستعماري**

لقد كان الحكم في المغرب ما قبل الاستعمار الفرنسي والاسباني مبنيا على نوع من التوازن، فالقبائل المغربية كانت تبايع السلاطين على أساس شرطين أساسيين: الأول يتمثل في الحفاظ على الأمن واستقلاليتها في تدبير شؤونها الداخلية، والثاني يتمثل في الدفاع عن السيادة الوطنية أمام محاولات التغلغل الاستعماري. وحين يخل المخزن بأحد الشرطين، تنتفض عليه وتخرج عن طاعته وتباشر بنفسها الدفاع عن الوطن.

أما بالنسبة للشرط الأول، فإن المخزن كان يعين ممثلا عنه: «القايد» باقتراح منها أو يكون مقبولا من طرفها، بمعنى تتوافق معه عليه.

ولعل أبرز الانتفاضات في تلك الفترة: انتفاضة الرحامنة على السلطان الحسن الأول، ومن الانتفاضات المسجله في تلك الفترة هي انتفاضة قبائل فاس على السلطان عبد العزيز بعد أن تناهى لعلمها بأنه مقبل على توقيع عقد الحماية مع المستعمر الفرنسي، فحاصرته مدينة فاس بعد انتفاض الحنط والتجار عليه، فلم تجد السلطات الاستعمارية من حل غير تغيير العاصمة من فاس إلى الرباط، ولم يكن عقد الحماية سوى عقد لحماية السلطان من القبائل الثائرة عليه، وعقد استعمار المغرب.

**2-1-الانتفاضات إبان الاستعمار الفرنسي**

لقد كانت أولى الانتفاضات في هذه الفترة التاريخية، انتفاضة بوفكران بإقليم مكناس ضدا على تحويل مجرى نهر بوفكران لسقي ضيعات المعمرين، لكن أبرز الانتفاضات في تلك الفترة كانت هي انتفاضة قبائل الريف بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي أسس تحالفا بين قبائل بني وراغلة وقبائل جبالة لمواجهة الاستعمار وخاض معركة أنوال المجيدة التي دحر فيها المستعمر الاسباني وأسس جمهورية الريف وجبالة ووضع لها دستورا وأقام لها جمهورية شعبية.

واستمرت الانتفاضات المسلحة في كل من الأطلس المتوسط بقيادة محا أوحمو الزياني، وقبائل الأطلس الكبير بقيادة عسو باسلام وتكبد المستعمر خسائر فادحة في معارك الهري وبوفاكر. وما كانت المقاومة المسلحة تخبو حتى اندلعت المقاومة السياسية، وكانت شرارتها محاولة الاستعمار تمرير « الظهير البربري» في محاولة لفصم عروة الوحدة الوطنية من خلال استغلال غبن القبائل الناطقة باللغة الأمازيغية لفصلها عن القبائل العربية. كانت هذه الانتفاضة إيذانا بميلاد الحركة الوطنية المغربية وتأسيس حزب الاستقلال والحزب الشيوعي المغربي. وعلى إثر اعتقاد المستعمر بأن المقاومة ضعفت سنة 1943،

ارتكب خطأ اعتبار أن المغرب لم يعد محمية وإنما أصبح خاضعا للاستعمار، وربطه بوزارة الداخلية بدل وزارة الخارجية، مما جعل السلطان يتمرد عليه وينحاز للحركة الوطنية، وكان ذلك بمثابة بداية العد العكسي لرحيله، مع تنامي المقاومة المسلحة في المدن عبر التنظيمات الفدائية، وتأسيس جيش التحرير بالبوادي.

**3-1-الانتفاضات غداة الاستقلال الشكلي**

كانت أولى الانتفاضات هي التي شملت من جديد منطقة الريف سنة 1959، في ظل حكومة عبد الله إبراهيم، كانت نتيجة قمع سلطة المخزن وضد عسف حزب الاستقلال ودفاعا عن الهوية. تلتها انتفاضة الدار البيضاء في 23 مارس سنة 1965، حيث هب التلاميذ للدفاع عن حقهم في التعليم، على إثر إقدام الدولة المخزنية على حرمان التلاميذ ذوي السن الكبير في استكمال مشوارهم الدراسي وإلحاقهم قسرا بالتكوين المهني. وقد تضامنت مع انتفاضتهم العائلات وقسم واسع من رجال ونساء التعليم والطلبة في انتفاضة عارمة واجهتها الدولة المخزنية بالرصاص الحي، مخلفة آلاف الضحايا.

من جديد تتكرر الانتفاضة في مدينة السواعد العمالية في 20يونيو 1981، حينما حاول النظام المخزني تكسير الإضراب العام الذي دعت إليه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في نفس اليوم، وحاول النظام فرض قسرا تشغيل الحافلات فتصدى لها ولقواته أبناء البيضاء في كل الأحياء الشعبية، وكان نصيبهم التقتيل والدفن ليلا في مقابر جماعية، حيث تم الكشف عن إحداها في ثكنة الوقاية المدنية في عين السبع، وراج الحديث عن مقبرة سرية أخرى في غابة بوسكورة.
وقد عرفت سنة 1984 عدة انتفاضات شملت مدن مثل مراكش والناضور والقصر الكبير والحسيمة ووجدة والدار البيضاء التي وجهت بالقمع الدموي، كما عرفت سنة 1990بتاريخ 14 دجنبر انتفاضة شعبية بفاس على إثر محاولة النظام تكسير الإضراب العام الذي دعا إليه التحالف النقابي بين الاتحاد العام للشغالين والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ثم جاءت حركة 20 فبراير 2011 لتتوج هذا المسار الانتفاضي بتعميمه على كل مدن المغرب، وعلى استمراره في الزمان والمكان لما يقرب السنة.

## 2 - انتفاضة يناير 1984: الشروط التاريخية

اندلعت انتفاضة يناير 1984 في ظروف سياسية واجتماعية تميزت باحتداد ازمة النظام. وللتخفيف منه هذه الأزمة لجأ النظام المخزني كالعادة إلى تحميل فاتورة تبعاتها إلى جانب القوى الإصلاحية التي تعبر عنها، أما القوى الثورية فكانت الى هذا الحد او ذاك وبشكل مباشر أو بشكل غير مباشر مرتبطة بها، وحاولت تأطيرها، ومنها منظمة الى الامام الماركسية اللينينية. فماهي الشروط التاريخية لهذه الانتفاضات؟

**1-2 الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي**

عرفت الوضعية على المستوى الاقتصادي ازمة حادة، من خلال ضعف معدل النمو (2,5 %) وتفاقم نسبة عجز الميزانية لتصل الى 7% من الناتج الخام، وارتفاع التضخم وتفاقم المديونية، وامتصاص كلفتها لجزء هام من الميزانية العمومية، واختلال الميزان التجاري نظرا لارتفاع المواد التي يستوردها المغرب من جراء السياسة الليبرالية المتوحشة التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتمكينه من الاستدانة فيما عرف ببرنامج التقويم الهيكلي ابتداء من 1980 ودخوله سنة 1983 حدوده القصوى.

وقد أدى هذا الوضع الاقتصادي الى تردي الخدمات العمومية، والزيادة في الضرائب وعلى الخصوص في المواد الاستهلاكية الأساسية من الشاي والسكر والزبدة والزيت، وارتفاع أسعارها بالنسبة للمواطنين، وارتفاع الخبز الذي أدى الى اندلاع انتفاضة 20 يونيو 1981، ورغم التراجع عنها، فهذا التراجع لم يكن الا من النسبة التي ما لبث النظام ان عاد الى الرفع من ثمنه. وذلك راجع الى املاءات المؤسسات المالية الامبريالية التي دعت الى التخلي التدريجي عن صندوق المقاصة. وقد أدت السياسة النيو ليبرالية التي دعت اليها

←

مارغريت تاتشر والرئيس الأمريكي ريغن الى اندلاع الانتفاضات في العديد من البلدان منها العالم العربي والمغاربي مصر وتونس والمغرب، نتيجة الخوصصة وارتفاع اثمان المواد الأساسية وتقليص الخدمات العمومية في قطاعات التعليم والصحة والشغل.

أدت هذه الوضعية الاقتصادية مع توالي سنوات الجفاف منذ سنة 1981، وارتفاع النفقات العسكرية وبالمثل سعر الدولار وانخفاض ثمن الفوسفاط في السوق العالمية بالإضافة إلى تردي الوضع الاجتماعي، حيث تفاقمت البطالة مع تقليص مناصب الشغل في الوظيفة العمومية والتباطء الاقتصادي وارتفاع ضريبة» التضامن الوطني» المخصصة لنفقات الحرب في الصحراء، وقد أدت سياسة التقشف هاته إلى تخفيض سعر الدرهم بنسبة20 % وإلى ارتفاع نسبة الفقر لتصل إلى 40% من ساكنة المغرب.

أما الوضع السياسي فقد اتسم بالقمع السياسي للمعارضين السياسيين، وللطلبة على وجه الخصوص، حيث أمعن النظام في التضييق على تيار الطلبة القاعدين، من خلال المزيد من فرض حصار على أنشطة التعاضديات المنتمية لتيار الطلبة القاعديين واعتقال مناضليه، وتفاقمت هذه الوضعية مع فشل المؤتمر الوطني السابع عشر لطلبة المغرب سنة 1983. كل هذا تم تحت مظلة «المسلسل الديمقراطي» الذي تبناه النظام السياسي المخزني لعزل الأحزاب السياسية الإصلاحية عن الصراع والانفتاح عليها من خلال انتخابات مخدومة كما سماها امحمد بوستة الأمين العام السابق لحزب الاستقلال.

**2-2 انتفاضة يناير 1984: في المسار وعلاقة منظمة إلى الأمام بها**

انطلقت انتفاضة يناير1984في مدينتي الحسيمة والناضور، فبعد احتجاج الطلبة والتلاميذ على الزيادة في رسوم التسجيل، تدخل النظام القمعي لإيقاف هذه الإضرابات، مما جعل جماهير التلاميذ ينقلونها إلى خارج المؤسسات التعليمية عبر مظاهرات عارمة، ستنخرط فئات اجتماعية أخرى متضررة من رفع رسوم الدخول إلى مدينتي سبتة ومليليه السليبتين، هذه الفئات كانت تزاول مهنة « التهريب المعيشي» والجماهير الشعبية الكادحة التي تعاني التهميش والتفقير، وقد قدرت بعض وسائل الأعلام الإسبانية عدد المشاركين فيها باثني عشر ألف متظاهر، وانضمت إليها مدنا أخرى، واكبها مناضلو منظمة إلى الأمام وانخرطوا فيها بتطوان وأيضا في القصر الكبير وأصيلا، واجهها النظام بالرصاص الحي من طرف الجيش، إذ قدرت جريدة تيلكرام مليلية عددالشهداء بأربعين، فيما حصرهم كريم العمراني الوزير الأول ب29 قتيلا و114 جريحا، ثم انتقلت هذه الانتفاضات إلى مدن الشرق المغربي.

غير أن انتفاضات يناير1984 عرفت زخمها في مراكش، حيث خرج الطلبة والتلاميذ إلى الشارع ومعهم الجماهير الشعبية الكادحة مما أدى اعتقالات واسعة، وقد لعب مناضلون متعاطفون مع منظمة إلى الأمام دورا كبيرا، بحيث تميزت انتفاضة مراكش بإصدار بيان قوي باسم المنظمة نعتت فيه الحسن الثاني بالسفاح. وقامت السلطات المخزنية بفرض حضر التجول الذي استمر إلى غاية 2فبراير 1984. وفي نفس الفترة كان مناضلو إلى الأمام مع العديد من المناضلين الثوريين يحاولون نقل الانتفاضة إلى مدينة الدار البيضاء من خلال الإعلان عن مظاهرة انطلاقا من ساحة السراغنة مما أدى الى إغلاق المحلات التجارية تباعا لتشمل جميع المحلات التجارية بما فيها في قلب مدينة الدار البيضاء بالمدينة القديمة في 22 يناير 1984.

في نفس هذا اليوم الذي انخرطت فيه مدينة الدار البيضاء في الانتفاضة خطب الحسن الثاني محملا المسؤولية في إطلاق هذه الانتفاضة لمنظمة إلى الأمام وإلى الإسلاميين من أجل التشويش على المؤتمر الإسلامي المنعقد آنذاك بالدار البيضاء، وناعتا سكان الشمال بالأوباش في خطاب متلفز باللهجة المغربية(الدارجة)، وبنبرة التهديد والوعيد قل نظيرها، مخاطبا سكان الشمال بالقول «سكان الشمال يعرفون جيدا ولي العهد وليس في مصلحتهم أن يعرفوا الحسن الثاني». وقد خاض مناضلو مراكش المعتقلين إضرابات عن الطعام بطولية استشهد فيها المناضلين البطلين الدريدي مولاي بوبكر وبلهواري مصطفى، كما أصيب العديد منهم بعاهات مستديمة، منهم الرفاق خاد ناردا وعبد الكريم بيقاري وبوقرو والعلمي البوطي وسيف ولقدور وغيرهم.

لقد كانت انتفاضات يناير 1984 ملحمة بطولية أخرى للجماهير الشعبية ضد الظلم والقهر، في مسلسل غير متناهي للانتفاضات، وصولا إلى حركة 20 فبراير المجيدة والتي انخرط فيها مناضلو النهج الديمقراطي بقوة، سيرا على نهج رفاقهم في منظمة إلى الأمام الذين انخرطوا بشكل مباشر في انتفاضات مراكش وتطوان والدار البيضاء، وبشكل غير مباشر من خلال منشورات المنظمة، ذلك أن مناضلي إلى الأمام وفي ندوة 23 فبراير 1983 قيموا تجربة انتفاضة 20 يونيو 1981 ووقفوا مليا على سلبية انخراطهم الضعيف فيها الذي انحصر في المواكبة والتغطية الإعلامية، وكانت الخلاصة المركزية هي المساهمة في تشكيل لجان الأحياء الشعبية كشكل من الانغراس وسط الكادحين والجماهير الشعبية بصفة عامة، والاستعداد لإطلاق أو الانخراط في الانتفاضات الشعبية المقبلة والاستفادة من تجربة الانتفاض التي طبعت تاريخ المغرب من أجل إدراجها في تصوراتنا التكتيكية والاستراتيجية.

11 يناير 2024

# انتفاضة 1984: شهادة من الريف

جمال تكنتي

انتفاضة الريف يناير 1984، عشت تفاصيلها ببلدة تماسينت وأنا طفل أدرس في الابتدائي، لازلت أذكر كيف كان الشباب المهمش يردد شعارات مثل: « الزيت ثانو، رخذمث والو» نشنين لبدا نحزن، إنقانغ رمخزن» ... أتذكر أيضا المكان الذي تجمع فيه المنتفضون واستراحوا قبل ان يستأنفوا التظاهر، كما لازالت ذاكرتي تذكر جيدا الساحة التي كانت مسرحا لمعركة غير متكافئة، دارت بين عناصر من جيش نظام الحسن الثاني المدججة بالبنادق والرصاص الحي، وبين الشباب المظلوم، المهمش، والاعزل الذي لا يملك الا الحجارة والصدور العارية. على بعد أمتار فقط من ساحة المعركة التي تقع عند مدخل تماسينت، كنت مع مجموعة من الأطفال الذين كانوا من بين الشهود على الرصاص المخترق لأجساد الشباب الذي دفعت به البطالة والحرمان وفقدان الامل، إلى الانتفاض.

بأمهات أعيننا رأينا المسمى سبع ن علال يسقط جريحا، وحافظ الأزرق محمولا على أذرع بعض الرجال وهو ينزف دما، لنسمع بعد ذلك أن الشيف موروز قد سقط شهيدا داخل الحائط الذي كان يتمترس وراءه الجيش... في الأيام الموالية بدأت الاعتقالات، ثم المحاكمات التي قضت بعقوبات سجنية بلغت في أقصاها عشرين سنة وفي ادناها خمس سنوات. لازلت أتذكر المرحوم عيزي عمر وهو يدخل إلى دكان أبي حزينا مكلوما محاولا حبس الدموع التي تطل من عينيه، قائلا لوالدي: إن منزلي يا صديقي شبيه بمأتم جنائزي يخيم عليه الحزن، عشر سنوات سجنا كانت من نصيبنا فقد حوكم ابني «ع» بخمس سنوات ونفس العقوبة الظالمة لابني الثاني «ر». ألم حاد كان يعتصر عائلات المعتقلين، فكيف يا ترى كان حجم ألم عائلة الشهيد الملقب ب «الشريف موروز»

من سينسى عشرين سنة سجنا ل «رمونشو» و «ركابا» و15 و10 سنوات لغيرهما من الشباب، شباب صورتهم المحاكم بأنهم مجرمون، بينما الحقيقة أنهم ضحايا والدولة مجرمة، شباب مهمش بلا حقوق، سدت في وجهه كل ابواب المستقبل في ريف مهمش وفي تماسينت المهمشة.

**...استفحل التهميش ضد أبناء الشعب، وتفشى الفساد في قطاعات الدولة ونهب المال العام من طرف المافيا المخزنية...لم نكن نستوعب هذه الأمور لكن بالبراءة الطفولية كنا نشعر ونؤمن بأن هناك اضطهاد وظلم وغياب تام للعدالة.**

ما تزال ذاكرتي الطفولية البريئة مجروحة بفواجع 1984 بتماسينت، فإذا استنفرنا الذاكرة وربطناها بالسياقات والتداعيات لكتبنا كتابا عن تماسينت وحدها. فما بالك إذا تم الحديث عن الانتفاضة في الريف بأكمله وبمراكش أيضا.

لم أكن آنذاك أفقه شيئا، لا في السياسة ولا في الاقتصاد ولا في الاجتماع، لم أكن اعلم ان الزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، ناتجة عن الشروع في تطبيق سياسة التقشف المسماة ب»التقويم الهيكلي» المملاة من طرف المؤسسات المالية الإمبريالية الدائنة، وعن ضرب صندوق المقاصة، وذلك في وقت اشتدت فيه قساوة البطالة، وانعدمت التنمية، واستفحل التهميش ضد أبناء الشعب، وتفشى الفساد في قطاعات الدولة ونهب المال العام من طرف المافيا المخزنية،... لم نكن نستوعب هذه الأمور لكن بالبراءة الطفولية كنا نشعر ونؤمن بأن هناك اضطهاد وظلم وغياب تام للعدالة.

اما خطاب الحسن الثاني بمناسبة الانتفاضة، فقد اتسم بالتهديد والوعيد، وبالسب أيضا حيث تم وصف أبناء الحسيمة والناضور وتطوان والقصر الكبير ب « الاوباش». الخطاب سمعناه في الراديو مترجما إلى الريفية كي يصل الى كل من لا يفهم دارجة الملك، ولتصل الرسالة الى صغار الريف ونسائه. وأذكر أننا كأطفال كنا نقف عند أبواب المقاهي أو نوافذها لنسترق النظر الى التلفاز بالأبيض والاسود في القناة الاسبانية الاولى لمشاهدة افلام السبت، وهكذا فعلنا لمشاهدة خطبة الحسن الثاني في نشرة الأخبار الاسبانية، حيث لم يكن بالإمكان مشاهدة القناة المغربية ببلدتنا بسبب غياب التغطية، حيث كانت قناة الدولة المغربية منفصلة تماما عن تماسينت... كانت خطبة الملك مناسبة لتعكير ذاكرة كبار السن الذين بدأوا يعيدون الحديث عن عهد «إقبان» ويرفعون من وتيرة التذكر، فسمعنا ونحن أطفالا، ما يبعث عن السخط والاستنكار منذ الصغر، سمعنا عن فضائع وجرائم 58/59 ويا لها من فضائع...

كبرنا وكبر الجرح فشهدنا استشهاد فريد وسعيد في يناير 1987 بثانوية امزورن، اعتقالات وتعذيب في حق تلاميذ في عمر الزهور، استشهاد عادل وزبيدة بجامعة فاس، واعتقالات في صفوف الحركة الطلابية، محاصرة العمل النقابي العمالي بالطرد والاعتقال، انتفاضة 14 دجنبر 1990 بفاس...

بعد كل هذا وذاك ستأتي حكومة اليوسفي واكذوبة التناوب، لتليها خرافة الإنصاف والمصالحة، وقناع الاستثناء المغربي والديموقراطية المزعومة...وها هو حراك الريف وحراكات كل المغرب تسقط جل الاقنعة، ورحم الله «عدنبي ن السوق» الذي قال عند إعلان الاستقلال الشكلي: «المنجل هو نفسه، وما تغير هو مقبضه فقط».

# أربعون سنة على انتفاضة يناير 1984

## 2024 – 1984

بحلول يناير 2024 تكون قد مرت أربعون سنة على الانتفاضة المجيدة التي شهدها المغرب في يناير 1984، والتي لا يمكن للمهتمين بتاريخ المغرب المعاصر، التطرق لما عرفته البلاد من أحداث تاريخية وتحولات دون استحضار تلك الانتفاضة وما كانت عليه أحوال البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في ذلك الوقت، والأسباب المباشرة والغير مباشرة الكامنة وراءها، إلى جانب ما عكسته الانتفاضة من سخط شعبي جراء ما تعيشه الجماهير من أوضاع مزرية على كل المستويات من جهة، إضافة إلى ما عبرت عنه بشكل سياسي، بعيد عن كل عفوية، من تطلعات شعبية نحو الديمقراطية والعيش الكريم من جهة أخرى؛ كما لا يمكنهم أيضا التطرق لهذا الموضوع دون وقوفهم كذلك عند التعامل الفريد، المنفعل جدا، للنظام السياسي مع الانتفاضة، كما ترجمه خطاب الحسن الثاني في 22 يناير 1984 وما تلا ذلك من إجراءات قمعية وسياسية واجتماعية، تعد فعلا دلالات قاطعة على ما يسمى بالاستثناء المغربي.

الطاهر الدريدي

## الخلود لأرواح ولذكرى الشهداء ... المجد لشعبنا...

كذلك؛ لا يمكن التطرق لانتفاضة يناير 1984 دون التأشير على موقع اندلاعها، مدينة مراكش، التي تم العمل، منذ ذلك الوقت، على مسخها وتحويلها من مربط للعزة والكرامة، وحافظة للتاريخ المشرق لشعبنا، وحاضنة للإبداع الثقافي والفني، ومدينة الأجيال المتعاقبة من المناضلات والمناضلين والشهيدات والشهداء، إلى مجرد وجهة سياحية، رخيصة تافهة، ووكر مفتوح لمختلف أشكال الدعارة وتجارة الجنس على المستوى العالمي بشكل مدل لأهل المدينة ولعموم الشعب المغربي.

كما لا يمكن التطرق لانتفاضة يناير 1984 دون إبداء نفس الملاحظة أعلاه بخصوص مناطق المغرب الأخرى، خاصة في الشمال والريف، التي شاركت بقوة في انتفاضة يناير 1984، وما كانت تعيشه، ولاتزال، من تهميش متواصل منذ سنة 1958 تاريخ انتفاضة الريف الأولى بقيادة المناضل سلام أمزيان، كعقاب مقصود ضدها من طرف المخزن؛ فهي المناطق التي تم كذلك العمل على طمس أمجادها في رفع لواء التحرر من الاستعمار والمقاومة ذات الصيت العالمي بقيادة المناضل الكبير، فخر المغاربة، المجاهد محمد بنعبد الكريم الخطابي، وتحويلها إلى مجال ترابي لإنتاج القنب الهندي فقط والمتاجرة في مختلف أنواع المخدرات مثلما أصبحت مشهورة بذلك على المستوى العالمي.

هذا فيما يخص المناطق التي اندلعت منها وامتدت إليها انتفاضة يناير 1984؛ أما بالنسبة للأوضاع العامة التي كانت تشهدها البلاد نهاية سبعينات القرن الماضي وبداية العقد الأول من الثمانينات، فيمكن اعتبار ما كانت تشهده، دون مجازفة، حالة استثناء فعلية بالمفهوم الأمني، على المستوى السياسي والحقوقي وعلى مستوى الحريات الديمقراطية بشكل عام؛ أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فقد كانت حالة البلاد صعبة للغاية تظافرت خلالها واجتمعت عدة عوامل سلبية.

ففضلا عن كون الفترة الممتدة من سنة 1981 إلى 1984 تعد ضمن أقسى فترات الجفاف الإحدى عشر بالمغرب التي عرفها القرن الماضي، وفضلا عما تستهلكه بنيات المخزن الطفيلية والبيروقراطية من أموال طائلة تقتطع من الميزانية العامة للدولة، وفضلا عن خدمة الدين وثقل المديونية الخارجية التي تضاعفت أكثر من 13 مرة في ظرف ثماني سنوات ما بين 1972 و1980، وفضلا عن الانحدار المتواصل والحاد للنمو الاقتصادي الذي انتقل من 6،8 أواخر سنة 1977 إلى 0،6 سنة 1984؛ وفضلا عن عديد من الإكراهات السلبية الموضوعية الأخرى كانخفاض

قيمة الفوسفاط في السوق العالمي خلال تلك الفترة والتي فاقمت العجز في الميزان التجاري وغير ذلك من الاكراهات؛ وفضلا عن كل هذا وغيره، لم يتردد المسؤولون في مفاقمة الإنفاق العسكري وتمويل مشاريع دون جدوى اقتصادية تذكر دون الحديث عن مظاهر التبذير المخزني الكثيرة والمتعددة.

في هذا الوضع بالذات، الذي من خلال استعراض معالمه يمكن تشبيهه ببرميل بارود قابل للانفجار في أية لحظة، بالنظر لما يفاقمه من عجز حاد على المستوى الاجتماعي، لم يولي المسؤولون أية أهمية تذكر للمراجعات والإصلاحات التي غدت ضرورية ومستعجلة، أقلها وأبسطها كلفة، إنجاز إصلاح ضريبي يرفع بشكل تدريجي من مداخيل خزينة الدولة ويحقق نوعا من العدالة الضريبية، كما كان يوصي بذلك في كل المناسبات أغلب الخبراء الاقتصاديين، إلى غير ذلك من الإصلاحات البسيطة؛ بل تم العمل على تقريب برميل البارود أكثر فأكثر وبشكل متعجرف من شرارات الفساد وسوء التسيير المخزني وإنهاك المواطنات والمواطنين بشكل أعمى من خلال الإجراءات التقشفية المملاة من طرف صندوق النقد الدولي (التقليص من التوظيف العمومي عبر إلغاء آلاف المناصب المالية، خفض ميزانية المقاصة....) إلى جانب إجراءات عدوانية أخرى كان لها أثر سلبي حاد على القدرة الشرائية والقوت اليومي لعموم المواطنين، كرفع الضريبة على القيمة المضافة، والسماح بارتفاع الأسعار بنسب مئوية عالية لعدد من المواد الاستهلاكية الحيوية كالسكر والزبدة والمحروقات وغيرها.... تم لتتوج هذه العدوانية وهذا الضغط كله بفرض رسوم جديدة على التلاميذ والطلبة للتسجيل في امتحان الباكالوريا وفي الجامعة.

**ردود الأفعال المخزنية التي تمت إثارة بعضها فقط أعلاه، لا بد من الإشارة إلى الحضيض الذي عبر عنه خطاب الملك في 22 يناير 1984، عبر نعت المواطنين بالأوباش وتهديد سكان الشمال بالقتل والعودة إلى ما عرفته المنطقة في أحداث الريف سنة 1958،**

لقد شكل ما تمت الإشارة إليه أعلاه الأسباب العميقة لانتفاضة يناير 1984، بما في ذلك الأسباب المباشرة لاندلاع ما عرفته الانتفاضة من أحداث؛ كما عرفت كذلك تأطيرا ميدانيا ساهم فيه الطلبة والتلاميذ بشكل كبير، الذين كانوا مؤطرين في إطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وفي إطار لجان العمل الثقافي في عدد هام من ثانويات مدينة مراكش وفي بعض الجمعيات والأندية الأخرى، كما ساهمت في ذلك بعض الأنوية الثورية التي كان لعملها أثر محسوس على مستوى مدينة مراكش منذ بداية الثمانينات؛ وهو ما ساهم في عدم جنوح الانتفاضة أو انفلاتها، خاصة في مدينة مراكش، نحو العنف أو النهب والتخريب، بل كان العمل على تأطيرها تنظيميا وسياسيا؛ ما ميزها باحتضان شعبي واضح وكبير، وبشعارات اجتماعية وسياسية ذات حمولة شعبية، تقدمية، ديمقراطية وتحررية؛ وما مكن كذلك من إعطاء نفس طويل للانتفاضة رغم ما واجهته من قمع واعتقالات.

ورغم ضيق الحيز للتطرق لموضوع انتفاضة مراكش في يناير 1984، التي ألتزم شخصيا بالعودة إليه بشكل مفصل أكثر، لا بد من الوقوف ولو سريعا على ردود أفعال المخزن التي تجاوزت كل الحدود، بما في ذلك إطلاق النار على المتظاهرين في مناطق الريف والشمال، والذي تم لحد الآن التكتم على أعدادهم، رغم تقدير ذلك بالمئات، حسب بعض وسائل الإعلام الأجنبية؛ وهي ردود أفعال كشفت ما وصل إليه النظام من تخبط وارتباك يدل عليه ذلك الإعلان الرسمي لتعرض البلاد لمؤامرة مركبة يقف وراءها كل من النظام الإيراني!؟ والمخابرات الإسرائيلية!؟ ومنظمة إلى الأمام الماركسية اللينينية!؟ (وعسى القارئ أن يفهم شيء من هذه الخلطة المخزنية العجيبة).

وبالإضافة إلى ردود الأفعال المخزنية التي تمت إثارة بعضها فقط أعلاه، لا بد من الإشارة إلى الحضيض الذي عبر عنه خطاب الملك في 22 يناير 1984، عبر نعت المواطنين بالأوباش وتهديد سكان الشمال بالقتل والعودة إلى ما عرفته المنطقة في أحداث الريف سنة 1958، وغير ذلك مما يندى له الجبين؛ كما لا بد من الإشارة كذلك إلى حملة الانتقام الفظيعة والملاحقات التي ووجهت بها عموم الحركة التقدمية، وضمنها مجموعة مراكش التي توبعت بتهمة «المؤامرة بغاية قلب النظام»، وما تعرضت له من انتقام لا يصدقه الكثيرون، وسيظل يميز تاريخ القمع السياسي البغيض ببلادنا، وما تعرضت له عائلاتهم وأقاربهم، وجيل الثمانينات بشكل عام؛ ذلك الجيل الذي واصل نضاله ولا يزال، متحديا كل الضربات كطائر الفنيق، مستلهما صموده من تضحيات شعبه وقيم الكرامة والحرية والعدالة المتأصلة في ثقافته وتاريخه، ومواصلا مسيرته من أجل ذلك بكل إصرار.

المجد والخلود لشهيدات وشهداء انتفاضة يناير 1984 ولكافة شهداء الشعب المغربي.

أول معتقل إثر انتفاضة مراكش (يوم 6 يناير 1984)

# لقاء بين وفد من حركة حماس وحزب العمال التونسي

انتظم مساء يوم الثلاثاء 16 جانفي 2024 بالمقرّ المركزي لحزب العمال بالعاصمة لقاء بين وفد من حركة حماس الفلسطينية يضم الدكتور سامي أبو زهري رئيس الدائرة السياسية بإقليم الخارج والدكتور يوسف حمدان نائب رئيس قسم شمال إفريقيا وعدد من قيادي حزب العمال وكوادره من مختلف القطاعات.

وقد كان هذا اللّقاء فرصة للاطلاع على سير المعركة التي تقودها المقاومة الفلسطينية الباسلة ضدّ الكيان الصهيوني المجرم المدعوم أمريكيا وغربيا، وأهمية مواصلة حركة إسناد المقاومة وتوسيعها وتنويعها.

وقد أكّد الوفد الفلسطيني أنّ المقاومة ستستمرّ رغم همجية الكيان الصهيوني الذي لم يحقق ولن يحقق أيّا من أهدافه التي أعلنها. وشدّد الوفد في ردّه على بعض الأسئلة أنّ المقاومة قد أخذت بعين الاعتبار عند تولّيها هذه المعركة مختلف المعطيات المحلية والإقليمية والدولية، إضافة إلى قدراتها الذاتية و قدرات الشعب الفلسطيني على الصمود والمراكمة على طريق التحرّر الكامل.

وقد أكد الأمين العام، الرفيق حمه الهمامي، والمتدخلون والمتدخلات أنّ الحزب ثابت في دفاعه عن القضية الفلسطينية وفي وقوفه إلى جانب المقاومة وعلى رأسها المقاومة المسلّحة التي تمثل الشكل الحاسم في المعركة مع الكيان الصهيوني. كما أكّدوا أنّ اللحظة الحاسمة هي لحظة فرز بين القوى الوطنية من جهة وبين قوى الخذلان والتواطؤ والتطبيع والعمالة من جهة ثانية.

وعبّر المتدخلون عن التزام الحزب بمواصلة دعم المقاومة بمختلف الأشكال واستثمار علاقاته بالقوى الثورية والتقدمية في العالم في نفس الاتجاه.

وفي الختام، ثمّن وفد حركة حماس مواقف حزب العمال المبدئية من القضية الفلسطينية ومن المقاومة، مؤكّدا أنّ مرحلة التحرّر الوطني هذه في حاجة إلى تجميع كل القوى الوطنية بمختلف نزعاتها الفكرية والسياسية حول الهدف المركزي وهو التحرّر من الاستعمار الصهيوني النازي وشركائه من الدول الاستعمارية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبناء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

# حكومة المكسيك تحيل الوضع في فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية

«أحالت المكسيك وتشيلي اليوم وضع دولة فلسطين إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، حتى يتمكن من التحقيق في احتمال ارتكاب جرائم تدخل في نطاق اختصاصه.

وتستند الإحالة إلى المادتين 13 و14 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي تسمح للدولة الطرف بأن تحيل إلى المدعي العام حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة قد ارتكبت ومطالبة المدعي العام بالتحقيق في الوضع لتحديد ما إذا كان ينبغي اتهام شخص أو أكثر بارتكاب مثل هذه الجرائم.

يرجع الإجراء الذي اتخذته المكسيك وتشيلي إلى القلق المتزايد بشأن التصعيد الأخير للعنف، لا سيما ضد أهداف مدنية، واستمرار ارتكاب الجرائم المزعومة الخاضعة لاختصاص المحكمة، وتحديدًا منذ الهجوم الذي وقع في 7 أكتوبر 2023، والذي نفذه مقاتلو حماس والأعمال العدائية اللاحقة في غزة.

وبهذا الإجراء، تكرر المكسيك دعمها للمحكمة الجنائية الدولية باعتبارها المنتدى المثالي لتحديد المسؤولية الجنائية الدولية الفردية، في أخطر الحالات والتي لها أهمية أكبر بالنسبة للمجتمع الدولي، مع التشديد في الوقت نفسه على أهمية ضمان استقلال الدولة. المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في الجرائم المرتكبة في سياق النزاع في غزة، سواء ارتكبها عملاء قوة الاحتلال أو القوة المحتلة.

ويكتسب تدخل المحكمة الجنائية الدولية أهمية خاصة نظرا لتقارير الأمم المتحدة العديدة التي تشير إلى حوادث عديدة جدا قد تشكل جرائم تدخل في نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وفقا لنظام روما الأساسي.

يضاف إلى ذلك الانهيار الكامل عمليًا للبنية التحتية للعدالة الوطنية في فلسطين، مما يعني أنها لن تكون قادرة على التحقيق أو مقاضاة الجرائم المحتملة المرتكبة على أراضيها أو من قبل مواطنيها.

دولة فلسطين طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية منذ 1 أبريل 2015، لذا فهي مختصة بالتحقيق في الجرائم الخاضعة لولايتها والتي وقعت على أراضي الدولة الفلسطينية أو على يد مواطنيها.

إن حكومة المكسيك على علم بالقضية التي قدمتها جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية وطلب اتخاذ تدابير مؤقتة، وهي تتابع هذه القضية على الفور.

وتؤكد المكسيك من جديد التزامها بالعدالة الدولية، ومنع الإبادة الجماعية وغيرها من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. كما أنها على ثقة من أن هذه الإجراءات، القائمة على الحل السلمي للنزاعات، يمكن أن تفتح المجال أمام وقف فوري لإطلاق النار وتسهم في تمهيد الطريق لسلام دائم في المنطقة على أساس حل الدولتين اللتين تتعايشان في إطار آمن ومعترف به دوليا. الحدود.» 18 يناير 2024.

## الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

# قرارات الاتحاد الأوروبي شراكة كاملة في حرب الإبادة

قالت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أنّ القرارات والمواقف الأخيرة الصادرة عن مؤسسات الاتحاد الأوروبي تحمل أجندة العدوان وحرب الإبادة المستمرة ضد شعبنا، وتمثل استمرار للشراكة والتورط الأوروبي في جرائم حرب الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني.

وأكّدت الجبهة أنّ قرار البرلمان الأوروبي الذي انتظر أكثر من 100 يوم من حرب الإبادة ضد شعبنا، رغم تبنيه شكليا للمطالبة بوقف إطلاق النار، إلا أنه حمل شروط حكومة نتنياهو ومطالبها بالقضاء على المقاومة الفلسطينية من خلال دعوته إلى "تفكيك حركة حماس"، كما أنّ القرار الذي دعا لإطلاق سراح أسرى الاحتلال، تجاهل تماما حق الأسرى الفلسطينيين في الحرية، وتعمّد في منطقه وصياغته تجاهل توصيف حرب الإبادة الجارية ضد شعبنا أو اتخاذ موقف ضد الاحتلال وجرائمه.

واعتبرت الجبهة أنّ قرارات الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على حركة حماس والأخ القائد المناضل يحيى السنوار يُمثل تعبير آخر عن هذا الانحياز الكامل لجانب الاحتلال، مُشددةً أن مثل هذه القرارات لن تفتّ في عضد حركات المقاومة أو توهن عزمها على الدفاع عن حقوق شعبنا المشروعة، وفي مقدمتها حقه في ممارسة كل أشكال المقاومة ضد الاحتلال.

وقالت الجبهة أن هذا القرار يعبّر عن ذات الوقاحة الاستعمارية التي حكمت الموقف الأوروبي منذ بداية حرب الإبادة ضد شعبنا، والتي تشكل امتداد للمواقف الأوروبية الاستعمارية عبر عمر الصراع بين شعبنا ومشروع الاحتلال الاستعماري، مُعتبرةً أن لا حق للاتحاد الأوروبي أو أي جهة في هذا العالم أن تحدد مصير أي من قوى وفصائل شعبنا.

وشدّدت الجبهة أن قوى المقاومة بما فيها حركة حماس و قادتها وكوادرها ومناضليها ، هم جزء أصيل من مكونات شعبنا، وأن الحركة إلى جانب بقية قوى المقاومة تنهض بواجبها في الدفاع المشروع عن شعبنا في وجه الاحتلال وسياسات الإبادة المستمرة.

واختتمت الجبهة أن من يزود جيش الاحتلال بالذخائر المستخدمة في إبادة شعبنا، ويقدم له الدعم السياسي والتسليحي لإبادة شعبنا المظلوم، وتغرق يديه بدم أطفال فلسطين، لا حق له في اتخاذ المواقف مما يقوم به شعبنا دفاعاً عن نفسه في وجه الإبادة وجرائم الحرب التي يشنها الاحتلال بدعم أمريكي وأوروبي.

**عن دائرة الاعلام: 19 يناير 2024**

## رأي مجلة الهدف:

# ألا نقتل وحدنا؟

في الأيام المنقضية صعدت قوات جيش القتلة الصهاينة هجومها نحو مستشفى ناصر، المستشفى الوحيد العامل داخل مدينة خانيونس، وصبت حمم من القصف الجوي وقذائف المدفعية ونيران الرشاشات الثقيلة على نحو لا يمكن وصفه أبدا، فر النازحون من المستشفى حاملين أطفالهم، يحيط بهم القصف من كل جانب، دون وجهة محددة أو ملاذ معروف، فيما توافدت الإصابات وجثامين الشهداء للمستشفى تباعاً جراء الغارات الوحشية.

هذا فقط مشهد واحد من الإبادة التي يتعرض لها شعبنا في قطاع غزة، في شمال القطاع ووسطه ومدينة غزة. تكررت ذات المشاهد والمجازر تزامنا، هذا هو الحال وتزداد الوحشية التي لا حدود لها في كل يوم، لا يوجد خط أو معدل أو مدى زمني يمكن أن يتوقف عنده جيش القتلة، يعلن ذلك، يصر على ذلك بوضوح، ويحظى بدعم أميركي مطلق لاستمراره في مذابح الإبادة.

في ظل تواطئ من سائر المؤسسات الدولية، وعجز شعبي عربي، حيث لم يرق الحراك الشعبي منذ بداية الحرب لمستوى الضغط الحقيقي على الموقف الرسمي المتخاذل حينا والمتورط أحياناً والفاشل في حالات أخرى، لا تعدنا منظومة القتل والإبادة الصهيونية إلا باستمرار المذابح.

ليس الحراك الاحتجاجي الشعبي على ضعفه وقلة حيلته عربياً من يتحمل مسؤولية هذه الإبادة، ولكن استمرار هذا انصاف المواقف مسيطرة على المشهد العربي بالتأكيد عامل رئيسي في المذابح التي امتدت من جنوب القطاع حتى شمال الضفة المحتلة، فاستمرار سفارات الاحتلال و أميركا وألمانيا وبريطانيا مفتوحة، وقواعدها عاملة في تزويد العدو بالإمداد أو بالمساندة العسكرية انطلاقاً من الأرض العربية، هو وصمة العار الأبشع في تاريخ هذه الأمة، وعجز هذه الأمة عن كسر حصار شعب فلسطين المجوع حتى الموت في غزة يجعل من هذه الوصمة لطخة لا تمحى إلا بزلزال كبير وانتفاضة تمحي كل هذا الخزي والخذلان وتوقف الإبادة وتنتصر لحق فلسطين وشعبها.

«لا ندعم وقف إطلاق النار حالياً» «لا نرى داع لوقف إطلاق النار حالياً»، تتولى تصريحات من يتحدث باسم الإدارة الأميركية بذات الجمل يومياً، قبل وبعد وأثناء كل مجزرة، والمعادلة معروفة، لا ترى الإدارة الأميركية أن هناك ضغط أو ضرر كاف يلحق بها أو بالاحتلال بما يضطرها للموافقة على وقف الإبادة المستمرة لشعب فلسطين، والجواب أكثر وضوحاً : ليلحق بها هذا الضرر والدمار حتى تقتنع بوقف الإبادة.

إن الإضرار بالمصالح الأميركية ومعها سائر دول العدوان وبالمعنى المادي الملموس والمباشر والمسلح بكل أدوات الفعل دون استثناء، لم يعد واجباً وطنياً فلسطينياً، أو عربياً فحسب، بل واجب إنساني، يجب أن ينبري له كل مؤمن بقيم الإنسانية أو من تبقت فيه ذرة منها.

إن الحراك الخجول أو أنصاف المواقف أو المتجرد من الانحياز الواضح ضد مجرمي الحرب ومرتكبي الإبادة، ليس إلا مشهد هامشي في مسار حملة إبادة مستمرة، لا سبيل إلى وقفها إلا بتصعيد هذا الحراك إلى مصاف النضال والتصدي الشجاع والاشتباك الحقيقي مع مصالح قوى العدوان كافة بدون استثناء لأي وسيلة من وسائل الفعل النضالي.

# المخطط الصهيوني-الامبريالي

## بمنطقة الشرق الأوسط يصطدم بجبهة ردع ممانعة

جسد طوفان الأقصى معركة بطولية شكلت تطورا نوعيا في مصار المقاومة الفلسطينية. فقد قامت المقاومة بتوجيه ضربة موجعة للمنظومة الأمنية والعسكرية للكيان الصهيوني حيث انقضت على قواعده العسكرية واقتحمت الكيبوتسات الإسرائيلية، واستولت على عتاد حربي وأسرت قوات العدو، من أمنيين وضباط وجنود صهاينة. عقب هذه العملية الجريئة بدأ الكيان الغاصب هجومه الوحشي على غزة مستعملا كل انواع الأسلحة فقصف من البر والبحر ومن السماء بهدف القضاء على فصائل المقاومة وتحرير الرهائن. ترتب عن ذلك ابادة الاهالي، خاصة الأطفال والنساء، واعتقالات بالجملة وتهجير.

الحسين بوتبغى

هدف العدوان هو تحويل غزة، على شاكلة الضفة، الى مرتع للصهاينة، غير ان حكومة نتنياهو، لم تقوى على القضاء على المقاومة ولا تحرير الرهائن او افراغ القطاع من سكانه رغم كل ما أقدمت عليه من تدمير للمساكن وللبنية التحتية ومن حصار وكل ما مارسته في حق الأهالي من همجية، اجمع العالم باسره، عدا حلفاء الكيان، انها تندرج في إطار الإبادة الجماعية.

ان الوضع المأساوي للشعب الفلسطيني، سواء بالضفة او بالقطاع، متوقع منذ زمن، فهو يندرج في إطار الاهداف الاستراتيجية للكيان الصهيوني. صحيح ان وضع غزة أكثر تعقيدا مما عليه الحال بالضفة، لكن رغم ذلك وضع اهالي الضفة يزداد سوءا يوم بعد يوم. فالتنكيل والتقتيل والاعتقالات مستمرة، وقضم الأراضي والاستلاء على المساكن، اي عملية الاحتلال، لم تتوقف تحول على أثرها الفلسطينيون الى مجرد مقيمين مؤقتين. ان ما يقوم به المحتل بالضفة والقطاع هو تجسيد لأهداف استراتيجية سطرها منذ ان تم استنباته كقاعدة متقدمة للإمبريالية الغربية بمنطقة الشرق الأوسط، أهداف عمد الكيان العنصري، بتنسيق مع الغرب الامبريالي وامارات الخليج ودول عربية مطبعة، بتحيينها في إطار ما سمي « اتفاق ابراهام ».

اعتقدت إسرائيل وحلفاؤها انه، بالإمعان في اساليبهم الوحشية، سيتمكنون من اخضاع الشعب الفلسطيني والقضاء على مقاومته الباسلة. وإذا كان العالم اجمع يقر بامتلاك الكيان لترسانة عسكرية هائلة فذلك ليس بكاف ليضمن له الانتصار في الحرب القائمة. لقد خرج أقوياء منه، منهم حلفاؤه الحاليون، رغم كل ما يملكون من قوة وعتاد، يجرون أذيال الهزيمة في حروب اشعلوها بأكثر من بلد عبر العالم. فاذا ابان الصهاينة عن تفوقهم في انعدام الحس الإنساني وما أقدموا عليه من همجية متمثلة في التقتيل والتدمير واستعمال كل أنواع الأسلحة، بما فيها المحرمة دوليا، فان الوقائع توضح ان المخطط الصهيوني قد اصطدم بعزيمة قوية لمقاومة باسلة وبقناعة راسخة لشعب آمن بقضيته فاسترخص من اجلها أغلى ما لديه.

لقد أوردت وسائل الاعلام الصهيوني، منها جريدة « هرتز »، ان الحكومة الصهيونية فشلت في تحقيق اهدافها الاستراتيجية. فالكيان شن حربه على غزة بهدف « القضاء على القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية وتجريد القطاع من السلاح مع اخضاعه بشكل دائم للمراقبة الأمنية وتنصيب سلطة مدنية متعاونة عليه »، كما تعتزم الحكومة الفاشية دعوة دول عربية تعتبرها « معتدلة » للمساهمة في إعادة بناء غزة. فوزير الدفاع الصهيوني (Gallant) أكد في حديثه عن مخطط سمي ب « تصور المرحلة الثالثة » ان إدارة مدنية ستتكلف بتدبير شؤون القطاع وان الحرب ستستمر حتى استرجاع كل الرهائن، أوضح كذلك ان إسرائيل ستواصل وبشكل مكثف مراقبة حدود غزة، او بمعنى آخر حصار القطاع جوا وبرا وبحرا. اما نتنياهوا فصرح ان الكيان سيتكلف « بالأمن » في غزة لفترة غير محددة من دون ان يحدد الأشكال التي يمكن ان تتخذها هذه المراقبة. اما المتطرف وزير الداخلية « بن كفير » فقد دعا لرجوع المستوطنين الى القطاع ودعا مسؤول صهيوني على أمواج إذاعة عسكرية الى ترحيل 90% من سكان غزة لان ذلك سيساعد على الحفاظ على الامن بالمنطقة.

تلكم كانت الأهداف التي خطط لها الكيان ورسمها عنوانا لغزوه للقطاع، لكنه اصطدم بمقاومة باسلة وبشعب حنكته تجارب قرابة قرن من الصراع مع العدو، فاستطاع ان يكبد الاحتلال هزيمة نكراء وعلى جبهات عدة. على المستوى العسكري حيث بدأ العدو بإجلاء جزء من قواته من القطاع وهي اول مرة، منذ بداية الهجوم يقدم فيه بمثل هذه الخطوات، مبررا ذلك بالتكلفة الباهظة للحرب. ومعلوم ان الحرب تنهك الاقتصاد، لكن ذلك ليس بالمبرر الوحيد لسحب الجنود من القطاع. فزيادة على ذلك فالكيان يتكبد خسائر كبيرة في العتاد والجنود وهذا ما لا يتحمله. اما على المستوى السياسي الداخلي فقد أتضح ان الحكومة الصهيونية منقسمة على نفسها بخصوص تدبير الحرب وكيفية انهائها وتصور المرحلة الموالية. اما رئيس الحكومة المطالب للعدالة فمني بفشل ذريع في محاولته تحييد المحكمة الاسرائيلية العليا، وشوارع تل ابيب تعرف كل يوم احتجاجات لعائلات الأسراء والغاضبين على الحكومة المطالبين بإقالة الرئيس ومحاكمته وبتوقيف الحرب لإطلاق الرهائن عوض تقتيلهم.

عوض انهاء الحرب، اقدمت حكومة الفاشي نتنياهو على اشعال جبهات جديدة، فأطلقت صواريخها على مراكز لحزب الله بلبنان وعلى سوريا، كما اغتالت القائد الحمساوي العاروري، وكانت وراء تفجيرات بإيران، بدلك ادخلت الشرق الأوسط برمته في اتون الحرب. وبقيامها بهذه الاعتداءات، تدرك إسرائيل جيدا ان اعدائها بالمنطقة، أساسا إيران وحزب الله، لا يمكن هزمهم من دون تدخل الولايات المتحدة الامريكية، لذلك فبممارساتها هذه عمدت لتوريط أمريكا الى جانبها في مواجهة محور المقاومة. ان فشل إسرائيل في اركاع المقاومة الفلسطينية اضطرها لفتح جبهات اخرى بغرض اقحام أمريكا في الحرب وخلق توازنات جديدة بالمنطقة تكون في صالحها.

اعتداءات الصهاينة تلقت الرد المناسب من طرف محور المقاومة. فقد تحولت المراكز العسكرية للكيان الصهيوني بشمال فلسطين الى اهداف لصواريخ حزب الله. لكن الرد القوي تمثل في ضرب القاعدة الجوية « ميرون ». فهذه القاعدة تكتسي أهمية كبيرة سواء من ناحية موقعها، بحيث أقيمت بأعلى قمة على جبل « جرمك » تشرف على مدن لبنانية وسورية، او من حيث دورها على مستوى المراقبة والتجسس. لذلك فاستهدافها يكتسي أهمية استراتيجية بالغة لان الكيان الصهيوني يوظفها لجمع المعطيات حول سوريا ولبنان، وبفقدانها يكون قد فقد امكانية التجسس وجمع المعطيات لتوجيه ضرباته الجوية نحو هذين البلدين.

إيران والحركات الإسلامية، بكل من العراق واليمن، هي الأخرى دخلت بشكل مباشر حلبة الصراع. فقد اقدمت إيران مؤخرا بتوجيه ضرابات مركزة لمركز للموساد بأربيل ولتجمعات إرهابية يوظفها الكيان الصهيوني والقوى الامبريالية بسوريا وباكستان. كما قامت بمهاجمة سفن إسرائيلية قرب الهند والمليديف. اما الحركة الإسلامية بالعراق فأعلنت عن دعمها اللامشروط للقضية الفلسطينية فعمدت بتوجيه صواريخها للقواعد العسكرية الامريكية بالعراق وسوريا، وأعلنت في نفس الوقت ان هجومها على هذه القواعد لن يتوقف الا بأنهاء الحرب على غزة. وعلى نفس النهج سارت حركة الحوثيين باليمن حيث انحازت للمقاومة الفلسطينية معلنة ان تبني القضية الفلسطينية واجب أخلاقي وديني. لذلك جعلت من البواخر المتوجهة الى إسرائيل اهدافا لقواتها العسكرية، معلنة ان استهدافها لهذه البواخر لن يتوقف الا بتوقف الحرب على القطاع. ولا شك ان الكيان الصهيوني المدمن على سرقة الغاز الفلسطيني وتسويقه لأوروبا يتوجع من الضربات التي تستهدف السفن القادمة او المتوجهة لموانئ فلسطين المحتلة، وذلك ما حدا بأمريكا وبريطانيا للتدخل بهدف وقف الهجوم الحوثي فتورطتا في الحرب، وازداد الوضع بالبحر الأحمر تعقيدا.

لقد فشل الاحتلال الصهيوني في كل الجبهات التي اشعلها وتم جره للمثول امام محكمة العدل الدولية جراء الجرائم ضد الإنسانية التي يقترفها كما انفضح « دور الوساطة » الذي ادعت الامبريالية الامريكية القيام به بين الكيان والفلسطينيين. وامام توسع نطاق الحرب بالشرق الأوسط إثر تبني اسرائيل لاستراتيجية عدوانية جديدة، فالمرحلة تتطلب المزيد من التضامن بين دول المنطقة المهددة عسكريا من طرف الامبريالية وصنيعتها اسرائيل. بل ان التضامن مطلوب من كل الدول والشعوب المناهضة للهيمنة الامبريالية وخاصة في هذه الظرفية التي تتشابك فيها خيوط حروب عدة، منها حرب أوكرانيا بالوكالة ضد روسيا وحرب الابادة المستمرة بفلسطين، ومن شأن هذه الحروب ان تتحول الى لحظة حاسمة يكون لها تأثير عميق على النظام العالمي الجديد.

# ليلى خالد من رموز المقاومة الفلسطينية

درست ليلى خالد في مدارس اتحاد الكنائس الإنجيلية في مدينة صور، وأكملت دراستها الثانوية في مدرسة صيدا للبنات.

انتسبت سنة 1959 إلى «حركة القوميين العرب»، والتحقت سنة 1963 بالجامعة الأميركية في بيروت، لكنها لم تدرس فيها سوى سنة واحدة لعدم قدرة العائلة على تغطية تكاليف الدراسة، وانتخبت، إبان وجودها في هذه الجامعة، عضواً في الهيئة الإدارية للاتحاد العام لطلبة فلسطين في بيروت.

عملت ليلى خالد، بين سنتي 1963 و1969، مُدرسة للغة الإنكليزية في المدارس الحكومية في الكويت. انتسبت إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منذ تأسيسها في كانون الأول/ ديسمبر 1967. وانخرطت بين سنتي 1969 و1972 في العمل العسكري الخارجي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الذي كان يقوده وديع حداد. فشاركت في اختطاف طائرة أمريكية (TWA) في 29 آب/ أغسطس 1969 في مع رفيقها سليم عيساوي، احتجزت ورفيقها على أثرها في سوريا مدة شهر ونصف، ثم أطلق سراحهما. كما شاركت في 6 أيلول/ سبتمبر 1970 في اختطاف فاشل لطائرة العال الإسرائيلية متجهة من أمستردام إلى نيويورك، فقتل فيها رفيقها النكاراغوي الأميركي باتريك اورغويللو على متن الطائرة من قبل رجال الأمن الإسرائيليين، في احتجزت هي في لندن مدة شهر بعدما هبطت الطائرة في العاصمة البريطانية.

بين سنتي 1973 و1977، التحقت ليلى خالد بالمقاومة الفلسطينية في لبنان، فتابعت مهامها في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ونشطت في الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. وكانت أيضاً تشارك في مساعدة المهجرين والجرحى إثر الهجمات الإسرائيلية على المخيمات الفلسطينية.

وكانت ليلى خالد قد انتخبت سنة 1974 في المؤتمر الثاني للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عضواً في الأمانة العامة للاتحاد. ومن خلال هذه العضوية، شاركت في مؤتمرات دولية وإقليمية ومحلية، وفي العديد من ورش العمل الخاصة بالمرأة. كما شاركت، سنة 1978، مع الأمانة العامة للاتحاد بتأسيس «بيت أطفال الصمود» لرعاية أبناء شهداء مخيم «تل الزعتر» في شمال بيروت في إثر سقوطه خلال الحرب الأهلية اللبنانية.

درست ليلى خالد، بين سنتي 1978 و1980 في مدينتي موسكو ورستوف. بيد أنها قطعت دراستها عندما دعت منظمة التحرير الفلسطينية الطلاب الجامعيين في الخارج للمساهمة في الدفاع عن الثورة الفلسطينية. وساهمت، خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان صيف 1982، في إيواء المهجرين، إضافة إلى العناية بالجرحى في المستشفيات.

أصبحت ليلى خالد عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني اعتباراً من الدورة الرابعة عشرة التي انعقدت في دمشق في كانون الثاني/ يناير 1979. وقد شاركت، بصفتها هذه، في العديد من الوفود البرلمانية الفلسطينية، كما كانت عضواً في لجنة المرأة العربية التابعة للاتحاد البرلماني العربي.

بعد إعادة تنظيم الوضع في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في إثر الخروج من لبنان سنة 1982، تبوأت ليلى خالد عدداً من المواقع التنظيمية القيادية.

ففي سنة 1986، تأسست «منظمة المرأة الفلسطينية» بصفتها الإطار الجماهيري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وانتخبت ليلى خالد سكرتيرة أولى لها. وعملت هذه المنظمة على تعبئة النساء وحشدهن للدفاع عن حقوقهن وحقوق الشعب الفلسطيني من خلال البرامج والخطط التي أعدت لذلك، وأصبح لها فروع في عدد من البلدان العربية، كما في المهاجر. وقد أصدرت المنظمة النسائية مجلة «صوت المرأة» وأوكلت إلى ليلى خالد رئاسة تحريرها.

انتخبت ليلى خالد، سنة 1993، عضواً في اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لدى انعقاد مؤتمرها الوطني الخامس. وفي سنة 2005، انتخبت عضواً في المكتب السياسي للجبهة الشعبية.

نقلت ليلى خالد النشاط النسائي الفلسطيني النضالي إلى ميادين غير مسبوقة بوحي تجربتها الشخصية في إثر هجرتها القسرية من مسقط رأسها ومعاناة ذويها وشعبها، وساهمت مساهمات فعّالة في مجالات اجتماعية وإنسانية وسياسية عدة في خدمة قضيتها والدفاع عن الحقوق الإنسانية.

**المصادر: الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية...**

# جميلة بوحِيرد.. أيقونة الثورة الجزائرية

**(مقتطفات)**

انضمت جميلة بوحيرد إلى جبهة التحرير الوطني في نوفمبر/تشرين الثاني 1956، بمساعدة عمها الشهيد مصطفى بوحيرد، والذي عرفها بياسيف سعدي وعلي لابوانت، فتمكنت من كسب ثقتهما بسبب نشاط عمها ووطنية عائلتها.

وعندما توسعت دائرة الثورة الجزائرية وانتقلت من الجبال إلى المدن، وبدأت ما يعرف بـ«معركة الجزائر العاصمة»، أوكلت إلى بوحيرد مهمة الاتصال بصانعي القنابل ونقلها لمن سيكلف بوضعها في الأحياء الأوروبية بمدينة الجزائر.

وكانت جميلات الجزائر على غرار جميلة بوعزة وجميلة بوباشا وسامية لخضاري مكلفات بوضع القنابل في المقاهي والملاهي الفرنسية، وفقا لسياسة جبهة التحرير التي قررت آنذاك انتقال الحرب إلى المدن.

وعليه خلفت تلك الهجمات الهلع والرعب في أوساط السكان، وأصبحت بذلك المجاهدة جميلة بوحيرد المطارَة الأهم، لعلاقتها المباشرة بلجنة التنسيق والتنفيذ التابعة لجبهة التحرير وقادة معركة الجزائر، فيما عُرف بـ«قضية القنابل».

ألقي القبض على جميلة بوحيرد في شارع سفنكس بالقصبة في 9 أبريل/نيسان 1957، وهي تحاول إيصال عدد من الوثائق المهمة إلى ياسيف سعدي وعلي لابوانت، إذ تلقت وهي تهم بالهروب رصاصة في كتفها.

وعلى الرغم من جراحها فإنها صرخت حتى يتمكن زملاؤها من الهرب، ثم أسعفت وأجريت لها عملية جراحية على مستوى الصدر، لاستخراج الرصاصة التي تلقتها، وبدأت سلطات الاستعمار استجوابها وهي على سرير العمليات بالمستشفى.

واستمر استجوابها 17 يوما، وعذبت خلاله بالضرب واللكم والإهانة والكي بأسلاك الكهرباء في أنحاء مختلفة من جسدها، لكنها ظلت صامدة وصبورة وعازمة على الحفاظ على أسماء أصدقائها من المجاهدين والفدائيين.

وعند زيارة الطبيبة جانين بالخوجة لها؛ وجدت أن جرحها لم يلتئم بسبب التعذيب المستمر الذي ترك آثارا بارزة على جسدها.

وأوضحت جميلة فيما بعد هول التعذيب الذي تعرضت له قائلة «عُذبت بالكهرباء لـ3 أيام متواصلة، ووضعت الأسلاك الكهربائية في أعضائي التناسلية، وفي فتحتي أنفي، وفتحتي أذني، وتحت إبطي، وعلى ثديي اللذين طالهما الكي وفخذي، ولم يتوقف التعذيب حتى أغمي عليّ وصرت أهذي».

وكان جنود الاستعمار يريدون الوصول إلى مكان ياسيف سعدي وعلي لابوانت، لأنهم وجدوا بحوزتها خطابات موجهة إليهما من قيادة جبهة التحرير، كما كانوا يريدون معلومات حول القنابل ومكان تصنيعها ولكنها لم تقل شيئا.

ودفعهم عدم إفصاحها إلى اعتقال أخيها الصغير البالغ من العمر 11 سنة، وعذبوه ليخبرهم عن مكان رفاق أخته، كما اعتقلوا ابن أخ ياسيف سعدي، غير أن الصبيين لم يخبراهم بشيء رغم السجن والتعذيب.

وعُيّن الأستاذ جاك فيرجيس محاميا لجميلة بموجب القانون، وسارع هذا الأخير إلى الحصول على محضر أقوالها، الذي كان ملفقا وفيه اعتراف لها بصنع القنابل، وطلب الاجتماع بموكلته لكن طلبَه رُفض بسبب سجنها السري، كما قام القاضي بمضايقته وسبه وشتمه متهما إياه بالخيانة.

وقال القاضي معترضا على دفاع فيرجيس عن بوحيرد إن السلطات الفرنسية تلقي القبض على الأطباء الذين يعالجون الثوار، وكان الأولى أن تقبض على المحامين الذين يدافعون عنهم. وواصلت السلطات الفرنسية التضييق على المحامي بعد ذلك إلى حدود محاولة قتله.

وحددت جلسة الاستئناف في شهر سبتمبر/ أيلول، إلا أنه وبسبب انفجار جديد في أحد الملاهي تم تقديم موعد الجلسة إلى تاريخ منتصف يوليو/تموز 1957.

وأضيفت «أدلة جديدة» في الملف، منها اعتراف بعض زملائها عليها بعد أن ألقي القبض عليهم، وحكم عليها بتهمة حيازة المفرقعات وتدمير المباني بها، والشروع في القتل والاشتراك في حوادث قتل، والانضمام إلى جماعة من القتلة.

وكان قاضي المحكمة روانار يسعى للحصول على حكم الإعدام قبل نهاية يوم 13 يوليو/تموز، حتى يحضر العرض العسكري ليوم 14 يوليو/ تموز وهو العيد الوطني الفرنسي، ولكن حيثيات ملف «قضية القنابل» جعلت الأمر يستمر إلى 15 يوليو/تموز1957.

وفي البداية، طلب المحامون استبعاد التحقيقات التي قام بها فريق التحقيق العسكري الفرنسي نظرا لأساليبه القاسية، ولجوئه إلى التعذيب للحصول على أقوال المتهمين، ولكن الطلب قوبل بالرفض.

وعلى الرغم من تذكير المحامي جاك فيرجيس للقاضي روانار بأن ملف فرنسا سيدرس في لجنة حقوق الإنسان في سبتمبر/أيلول 1957، وأنه من الضروري ألا يتضمن حوادث تعذيب، فإن القاضي غضب من المحامي ومنعه من المرافعة.

ثم أصدر روانار حكم إعدام جميلة بوحيرد التي كانت تبلغ من العمر آنذاك 22 عاما، وعندما سمعت جميلة الحكم ضحكت فصرخ القاضي في وجهها «لا تضحكي في موقف الجد».

فكان ردها «أيها السادة، إنني أعلم أنكم ستحكمون عليّ بالإعدام، لأن أولئك الذين تخدمونهم يتشوقون لرؤية الدماء، ومع ذلك فأنا بريئة، لقد استندتم إلى محضر تحقيق وضعته الشرطة وقوات المظليين، وأخفيتم أصله الحقيقي إلى اليوم، والحقيقة أنني أحب بلدي وأريد له الحرية، ولهذا أؤيد كفاح جبهة التحرير الوطني».

ثم تابعت «تقتلوننا، لكن لا تنسوا أنكم بهذا تقتلون تقاليد الحرية، ولا تنسوا أنكم بهذا إنما تلطخون شرف بلادكم، ولا تنسوا أنكم لن تنجحوا أبدا في منع الجزائر من الحصول على استقلالها».

جميلة بوحيرد أثناء مشاركتها في إحدى مظاهرات الحراك الشعبي الجزائري سنة 2019 (الفرنسية)

بعد النطق بحكم الإعدام تم تحديد تاريخ 7 مارس/آذار 1958 موعداً لتنفيذه، ولكن برقيات الاستنكار ومواقف الرفض التي وصلت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وتدخل بعض القيادات العربية جعل فرنسا تتراجع عن الحكم وتعدله إلى السجن مدى الحياة.

ونقلت جميلة بوحيرد فيما بعد إلى السجون الفرنسية حيث قضت 3 سنوات قبل أن تنال الجزائر استقلالها في 5 يوليو/تموز 1962، لتعود إلى الجزائر وتتزوج من محاميها جاك فيرجيس...

**الموسوعة الجزائر**

# بمناسبة تنظيم كأس العالم سنة 2030

**رضوان البقالي**

منذ نشأة كرة القدم على أزيد من 2500 سنة قبل الميلاد في الصين القديمة و ما يناهز 600 سنة ق.م عند اليونانيون واليابانيون وفي بلدان أخرى قبل مئات السينين من الميلاد .إلا أن ظهور اللعبة في شكلها الحالي الممارس اليوم فظهر بإنجلترا سنة 1016 ؛وكان بمثابة احتفالية ميزها إجلاء الدنماركيين من بلاد الإنجليز ؛حيث لعب الإنجليزيين فيما بينهم ببقايا جثث الدنماركيين كتشبيه أولي بالكرة وكنوع من الانتقام وإظهار القوة تجاه أعدائهم الآخرين ؛ ومع مرور الوقت تم منع ممارستها «الكرة» بمرسوم ملكي مع معاقبة من يمارسها بالسجن .

وبعد سنوات من الغياب ظهرت من جديد بشكل رسمي في المدارس الإنجليزية وبالضبط سنة 1710؛ وأخذت في الانتشار والتوسع حتى شملت كل بقاع الأرض لتصبح بعد ذلك الرياضة الأكثر شعبية في العالم وتتحول إلى عنصر للإلهاء والتفرقة بين الشعوب والدول على حد سواء؛ وأصبحت تلهم الصغار والكبار وكل الفئات العمرية بالعالم؛ في البيوت والمقاهي والحانات ...

• كرة القدم جعلت العامة من الناس تتابع المباريات وأخبار بورصة اللاعبين فكل يوم تزداد شعبية وأضحت هوية وعقيدة ملأت الدنيا ضجيجا وشغلت الناس عن مصالحهم الحقيقية وكل ما يهم الحياة العامة من تعليم وصحة وتشغيل ....

• كرة القدم تحولت اليوم إلى نمط ثقافي جديد ومسار طويل من الانحطاط الهوياتي بما يلزم تحديد مسيرة تطور المجتمعات نحو التطبيع مع التخلف ؛ومع ذلك شكلت قفزة في نظام تشكل ما قبل ظهور العولمة مع النظام الرأسمالي ومازال يرافق مستوياتها المتقدمة والغارقة في التوحش والمليئة بالفوارق الاجتماعية حتى اللحظة؛ بتواز مع تمهيد الطريق أمام الحكام والسياسيين ...لتوجيه مشاعر الناس العاديين نحو المستطيل الأخضر ومشاهدة المباريات وتشجيع الفرق ؛ هذا الأخير لم يعد سلوك و ممارسة بريئة يقوم بها أشخاص معينين لمجرد إعجابهم بفريق أو ناد معين بل الأمر تجاوزه إلى التعصب وممارسة العنف بكل أنواعه تجاه الخصم الذي يشجع فريق آخر مما أفرز ما سمي بالإلتراس هذه الأخيرة حلت محل الحزب والنقابة وكل التنظيمات الكلاسيكية التي كانت تعمل على استقطاب وتأطير وتكوين الجماهير؛ هذا إن دل فإنما يدل عن ما يعيشه الجمهور «لا الجماهير» من مكبوتات نفسية وترسبات الثقافة السائدة التي تراكمت عند الشخص المتفرج وأصبح يفرغها في المدرجات والمقاهي وحتى في مقر عمله أحيانا أخرى كإفراز عن العجز في الممارسة الفعلية تجاه متاعب العمل والإرهاق اليومي والظلم الاجتماعي المتولد عن أوضاع اقتصادية وسياسية صعبة؛ مع تدني منسوب الوعي الطبقي الكفيل بتوجيه الناس إلى بر الأمان .

عندما تصبح سياسة الإلهاء أولوية عند الحكام والمسؤولين السياسيين والأمنيين ... يصبح التفكير النقدي أداة فعالة في يد المثقفين والمعارضين المبدئيين كأسلوب للمواجهة وبناء تحالفات قوية بين الشارع من جهة؛ وبين كل القوى الحية من جهة ثانية

وفي السياق نفسه عمل الفيلسوف والمفكر الفرنسي «بول ريكور» على فضح وظائف الإيديولوجيا في قدرتها على قلب الحقائق بتشويه الواقع وتبرير الاختيارات الخاطئة لكل دولة بمنحها مشروعية كونية بادعاء أن العالم كله يعشق اللعبة المستديرة وأضحت الكرة ضمن الأولويات والاختيارات الأولية للشعوب وخصوصا المتخلفة منها؛ حتى وإن كانت المدارس شبه مغلقة والمستشفيات في حالة مشلولة والخدمات الاجتماعية متوقفة ولهيب الأسعار حرق جيوب المواطنين والمواطنات والدولة تنهج سياسة الارض المحروقة.

•لا يخفى على كل مهتم بالشأن العام على أن كل ما نعيشه من انحطاط وتلاعب بالعقول هو مشروع استراتيجي جديد/قديم للتحكم في الشعوب بهدف تكريس ثقافة الجهل والخنوع وترويج التفاهات...

إنها الحرب الناعمة التي تطلق العنان لكل مشاعر الفرح والغضب ولها القدرة على التوحيد والتفريق ونشر العداء بين الشعوب حيث تجاوزت منطق الفرجة والمتعة ...وتحولت لصناعة وتسويق الرأي العام على المستوى الدولي حسب مقاسها المعتمد في القياس والاستهداف؛ فكل مصدر للإلهاء والتخدير يساهم لامحالة في ضمان سلم الشارع على حساب هموم ومشاكل الناس المختلفة.

• ما نشهده من تسابق دولي على تنظيم كأس العالم أو المنافسة للمشاركة فيه كأضعف تقدير له ما يبرره عند أصحاب القرار وهو إبعاد المواطن عن قضاياه الأساسية «التعليم؛ الصحة؛ التشغيل؛ الخدمات الاجتماعية الأخرى «وتمرير ما عجزت عنه دولة البلد المنظم/المشارك في كأس العالم بهدف تسهيل تنزيل مخططات ليبرالية متوحشة وفرصة أيضا لإخفاء الصورة البشعة التي تشكلت بتراكم الفساد والريع وسوء الوضعية الحقوقية بالبلاد.

فمنذ تنظيم أول نسخة لكأس العالم بأوروغواي سنة 1930 والدول المنظمة له تستعمله وسيلة للتنفيس عن وضعها الداخلي المحتقن و كنوع من التحايل السياسي تجاه الشعب وجعله ينخدع بمساحيق التجميل التي توفرها السياسة الكروية ؛ والمؤلم ليس في تنظيم المونديال بل في حجم السخاء والإنفاق المهول الذي يفوق إمكانية الدولة المنظمة اقتصاديا وثقافيا...عكس ذلك عندما يتعلق الأمر بتوفير الخدمات الأساسية وتحسين ظروف عيش السكان ؛ بحيث يتحول السخاء إلى جفاء وتقشف وضعف في الميزانيات وهلم جرا من التبريرات التي لا تستند على أساس واقعي و لا فهم أخلاقي يؤطرها.

• كرة القدم بدأت وشهدت تطورها مع الإنجليز قبل وصولها لباقي دول العالم حيث كان تأسيس أول نادي لكرة القدم «نادي شيليفد» سنة 1857 وظهورها ارتبط منذ البداية بلغة الدم والتقتيل ... وما نحن عليه اليوم لا يقل بشاعة عن سنوات إبادة الدنماركيين؛ حقا التاريخ يعيد نفسه؛ المرة الأولى على شكل مأساة وفي الثانية على شكل مهزلة على حد تعبير كارل ماركس الذي لو أتيح القدر له فرصة أخرى في الحياة لاختار أن يغير مقولته الشهيرة الدين أفيون الشعوب إلى عبارة أخرى تكون أكثر تماشيا مع الوقت الراهن وهي الكرة أفيون للشعوب

# «سنة للنسيان»

**رضوان البقالي**

تعتبر ذاكرة النسيان لمحمود درويش من أبرز الأعمال الإبداعية؛ حيث شكلت الحرب الأهلية اللبنانية والغزو الاسرائيلي للبنان سنة 1982 أساس للمخيال العربي ولذاكرة العرب الجماعية.

فإذا كانت قوة النسيان عند درويش وسيلة للتحرر والشفاء من الكوابيس؛ حيث يصف النسيان على أنه «طير حر» يطير فوق الذكريات الأليمة؛ فالتذكر تمرد على النفس والروح؛ والحياة لا ترقى إلى مستوى عالي من التعقل والتدقيق في أصول المفاهيم وترابطها العملي.

عذرا درويش الناس لم يعودوا بحاجة إلى الكثير من التفكير والعمل؛ ولا إلى مستوى معيشي لائق ولا إلى رعاية صحية جيدة ولا حتى إلى تعليم يليق بأبنائهم ...كل ما كان يشغل ضمير الأجيال السابقة ويشعل فتيل نيران الانتفاضات والثورات سابقا أضحى عند الجيل الحالي واقع معتاد ونمط حياة مألوف لا يسع المرء أن يتخلى عنه ولا أن يتجاوزه؛ كل ما في الأمر هو التعايش السلمي مع الظلم والفقر والاستغلال وكل ما يولد النزاعات والتوترات المجتمعية.

مرة أخرى عذرا درويش فالناس تصالحت مع الماضي وعانقت الحاضر بكل ما يحمله من تفاهة وتناقض؛ المواطن المغربي يشرب الخمر في رأس السنة ويدخن المخدرات بشكل متواصل على طول السنة؛ ويعمل جاهدا لمعاشرة أكبر عدد ممكن من النساء لكنه لا يأكل لحم الخنزير ويصوم رمضان وحلمه الفوز بقلب امرأة شقراء يدخلها الإسلام مقابل فيزا حمراء؛ إنه تناقض وحقيقة الزيف الوهمي الذي ترتديه الدولة والتناقض الذي يعامل به هذا الشعب.

إن من يقول إن جماعة العدل والاحسان وحزب النهج الديمقراطي وراء احتجاجات رجال ونساء التعليم لا يفقه في سياسة الدولة تجاه الحركات الاحتجاجية بشكل عام وتعاطي الحكومة والوزارة الوصية عن القطاع مع الوضع بالجدية اللازمة؛ لا يمكن مواجهة نخبة المجتمع بالتهديد والتوقيف...أشد ما نخشاه أن تتحول الأمور إلى عداء دائم أو تكون هناك أياد خفية قد تجر البلاد إلى مستنقع النسيان.

لا يخفى على أحد أننا في منعرج خطير قد تدفع الدولة ومعها المجتمع ثمنه غاليا؛

كل الشعوب والمجتمعات المتقدمة تصالحت مع ذاتها وعملت على تصحيح ماضيها وخططت للحاضر والمستقبل بعيدا عن العاطفة وتقديم الولاء للمفسدين وتجار البشر والممنوعات؛ والفساد لم يعد يتحمل البقاء حيث أجبر على الرحيل؛

إلا أن حكومة بلدنا غائبة عن الواقع ولا تكترث إلى أصوات جموع المحتجين والتفاعل مع مطالبهم بالمسؤولية اللازمة؛ وتجنب هدر المزيد من الزمن المدرسي؛ إلى متى تبقى شعارات الإصلاح ترفع فقط 15 يوما خلال كل خمس سنوات؟ ويبقى أسلوب تبادل الشتائم بين زعماء الأحزاب السياسية هو مكياج مؤقت يتزينون به لإخفاء حجم الفراغ بين المواطن والإدارة؛ بين الحق والواجب...لا أحزاب الحكومة ولا أحزاب المعارضة قادرة على نفض الغبار عن عقلها السياسي وتجديد كوادرها ...ومحاربة الترحال وعدم الاستقرار داخل الهياكل الحزبية والمؤسسات العمومية؛

فإذا كانت الطبيعة لا تقبل الفراغ فالمجتمعات لا تقبل بسياسات الانقسام والالهاء...والجالس على الأرض لا يخشى السقوط؛ إن التطبيع مع ثقافة الخداع والتضليل يؤدي لامحالة إلى موت كل الآليات والوسائل الدفاعية التي يستخدمها العقل الباطن لحماية الفرد من التوترات الناجمة عن الأفكار والمشاعر المرفوضة كحل لإيجاد حلول وسطية للمشكلات الشخصية وأسلوب استراتيجي لمسايرة التوتر والتكيف مع الوضع. بقاء الحكومة والمعارضة في الظل يغيب الإحساس بالمسؤولية وينمي روح المصارعة الخبيثة.

في وطننا لجأ المواطن الى وسيلة دفاعية ناعمة لمواجهة الحرب القذرة التي ما فتئت أن تنال من قوته اليومي وكرامته وتقيد حريته ...إنه التكيف المشروط بالخضوع والاستسلام ومسح للذاكرة بتواز مع قتل كل الشروط المعيشية وإضفاء طابع الشرعية على كل ممارسة لا أخلاقية والتحايل على الهوية الوطنية الرافضة لكل أنواع العبودية والمحدودية في التفكير والإبداع... لكن مع تنامي القهر و الاستبداد أصبح الجمهور(لا الجماهير) مرغم على التطبيع مع واقع الحال ويتشارك معه مسرحيات معدة بإحكام تفضي لبتر الروح الوطنية وكل القيم الإنسانية النبيلة ؛إن ما يحاك اليوم من قلب للحقائق في الأذهان ومن تزييف للأحداث ليس وليد اللحظة بل جاء نتاج لعمل جبار أقدمت عليه الحكومات المتعاقبة وسياسات الدولة العميقة ؛ ناهيك عن الدور المقيت الذي لعبه الاستعمار في هذا الجانب من حياة الناس.

لا شك أن التصالح مع الماضي يتطلب وعي شعبي وتفكير نقدي مضاد لكل مظاهر الاستبداد والتطبيل للأقوى على حساب الأصلح والأنفع لمسار تثبيت قيم الحرية والعدالة الاجتماعية في وطن نخره البؤس السياسي والقهر الاجتماعي والعهر الأخلاقي...

إن تحقيق الأهداف والغايات المجتمعية مرتبط وراثيا بقوة الأفكار و بجينات الصمود أمام جبل تناقضات الحياة من كل المناحي والجوانب؛ إن خلق جو من الإبداع والابتكار وجعله حلقة وصل بين الماضي المثقل بالخيبات والمستقبل المتعطش لتحقيق الأحلام كفيل بوصول الغاية دون حاجة اللجوء إلى أساليب العهد الماضي والتسبب في ضياع مستقبل الآلاف من الأطفال حتى لو كانت سنة للنسيان بشرط جعل إصلاح منظومة المجتمع والتعليم أولى ركائزها و ضمن أولويتها ؛ وندرك تماما أن الإصلاح مثل الدواء لابد من تناوله كاملا وفي مدة كافية للعلاج يحفظ توصيات الطبيب والصيدلي وليس على أهواء المريض ومحيطه العائلي .

# المدرسة واعادة انتاج الثقافة السائدة

عزيزعقاوي

يقول مارل كارل:
« حتى الطفل يعلم ، أن اي تشكيلة اجتماعية لا تعيد انتاج ظروف الانتاج في نفس الآن الذي تقوم فيه بعملية الانتاج فإنها لن تستمر في الوجود أكثر من سنة »
× Lettre à Kugelmann، 11 juillet 1869 (Lettres sur le Capital، Éditions sociales، p. 229).

## التربية والتكوين وسؤال استقلالية المدرسة.

عند كل دخول مدرسي ، وخلال كل مواعيد الامتحانات الاشهادية ، تتحرك أجهزة الدولة التعليمية والأمنية والإعلامية الموازية لإنجاح هذه المحطات الأساسية في المسار السياسي العام للأنظمة السياسية القائمة (خاصة على مستوى الانظمة الاستبدادية).فتتحول هذه اللحظات الى مناسبات لتلميع صور الاستبداد والاشادة ب»الاستقرار « والسياسات «الحكيمة» عبر إبراز نجاح السلطات في تأمين وضمان استمرارية قطاع كبير جدا من المجتمع الذي هو المجتمع التعليمي (10 ملايين تلميذ في المغرب) تتنقل يوميا من والى المدارس والجامعات والمعاهد بنظام وانتظام..!
أليس هذا وحده كاف للتعبير عن «استقرار» النظام العام؟!
وقد تعتبر كل عرقلة او تشويش، على هذا المسار بمثابة زعزعة لاستقرار البلاد، وتتجند كل السلطات لردع المشوشين والمعرقلين والمشككين في جدية و أهمية بل ومستقبل «فلذات الاكباد « و «بناة الوطن «!!! والحقيقة ان المدرسة هي درع من ادرع النظام، وجهاز من أجهزته الايديولوجية كما عبر عن ذلك التوسير في مقاله الشهير لعام 1970 «Idéologie et appareils idéologiques d'État»

## المدرسة ووظيفة اعادة انتاج الثقافة السائدة.

قبل نشأة المدرسة الحديثة، كانت مهمة التعليم موكولة للرهبان والحاخامات والفقهاء في الكنائس والاديرة والمساجد... ونظرا للارتباط التاريخي، والإيديولوجي والاقتصادي، لمؤسسات العبادة بمصالح الملوك وحلفائهم الاقطاعيين، فقد كان التعليم الديني الملقن لتلاميذ هذه المؤسسات الدينية، يصب في اتجاه الطاعة والخنوع والولاء التام والأعمى لأولياء الأمور (خلفاء الله على الارض)! ولم يكن السؤال ولا التشكيك في مضامين المواد الملقنة مباحا ولا متاحا...لأن ذلك قد يزيح المتلقي عن «الطريق المستقيم «!

## المدرسة الحديثة: تغير في المظهر واستمرار في الجوهر..!

بعد الثورتين الثقافية والصناعية، عرفت البشرية تطورا مهما في كل المجالات، نتج عنه تطور في شكل وهيئة المدرسة دون أن تتغير وظيفتها الايديولوجية والثقافية، حيث حافظت المدرسة على وظيفتها الثقافية الا وهي تثبيت وتعميق الثقافة السائدة.
واستمرت المدرسة رديفة للأسرة، في تلقين الناشئة مختلف المعارف الثقافية للطبقة المهيمنة. يقول كارل ماركس: «إن الأفكار السائدة هي أفكار الطبقة السائدة وهي أيضا أفكار الهيمنة». فالمدرسة هي إحدى أجهزة الدولة الإيديولوجية في مجال الفعل التربوي والثقافي، لهذا تعتبر المدرسة احدى الركائز الاساسية في سياسات الدولة اي التحالف الطبقي المسيطر.

## الاستعمار والمدرسة.

لقد لعب الاستعمار دورا أساسيا، بل و حاسما، في خلق النواة الأولى للمدرسة الحديثة، فإنشاء المدارس في المدن والجبال لم يكن حبا في أبناء المستعمرين (بفتح الميم) ، بل حفاظا على مصالحه الاقتصادية، عبرتكوين نخب محلية تتلقى ثقافة استعمارية تضمن استمرارية الفكر الاستعماري والتبعي للدوائر الرأسمالية ، التي حلت بالمستعمرات، لا لنهب خيراتها ،بل من اجل انجاز «مهمة حضارية « «mission civilisatrice» !!! واخراج القاطنين les indigènes من «ظلمات» ثقافتهم المحلية الى «انوار» الثقافة الكولونيالية !
إن الطبقة المهيمنة تسهر على مراقبة الانتقاء لتكريس طابع التراتبية. فالمدرسة اليوم تضمن إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، مكرسة سيطرة الدولة وهيمنتها بواسطة، الإقناع والتراضي، حسب تعبير غرامشي :
يرى غرامشي أن «الدولة تقود المجتمع عن طريق القوة (القمع) كلما فشلت في قيادته عن طريق التراضي (العقد)»، بالنسبة لغرامشي الهيمنة الثقافية هي الأصل في ممارسة السلطة، وبالتالي»الدولة هي هيمنة محصنة بالقمع».
إن مؤسسات مثل المدرسة والكنيسة والإعلام الموازي للدولة لا تقل قمعية عن مؤسسات البوليس والجيش والقضاء، وأن هذا البعد القمعي يتواصل في ممارسات أخرى مثل تخطيط المدن وأساليب تقسيم العمل.
إنه عنف وإكراه وقسر ويختلف عن عنف الدولة المادي بكونه عنفا رمزي كما يرى بيير بورديو.
وعلاوة على مضامين المناهج الدروس والمقررات، تلك المضامين التي تكرس ثقافة الاستهلاك واعادة الانتاج، فان من السمات السائدة في مؤسساتنا التعليمية هي سمة السلطوية الموروثة عن النظام التعليمي التقليداني الذي غداه وطوره النظام الكولونيالي لخدمة مصالحه عبر النخب التي فوت لها البلاد بعد الاستقلال الشكلي!

## هي تفاوتات طبقية وليس تفاوت في القدرات المعرفية.

يعتبر لينين المدرسة» أداة هيمنة طبقية في يد البورجوازية»، وبشاطره الرأي بيير بورديو، الذي يرى ان التفاوتات في التحصيل المدرسي والعلمي، هو نتيجة حتمية للتفاوتات الاجتماعية على عكس ما يحاول منظري الطبقة السائدة، البورجوازية، التنظير له بكون هذه التفاوتات المدرسية هي تفاوتات في الملكات العقلية والقدرات المعرفية.
وقد أصبح من البديهي لدى عموم المواطنين، اما المختصين والمناضلين التقدميين فيعلمون هذا من بدايات المدرسة، ان كل الصراعات القائمة بين القوى الاجتماعية بسبب مواقعها المتفاوتة في بنية الإنتاج المادي والثقافي للمجتمع، تخترق المجال المدرسي.
فالمدرسة مرآة تعكس الواقع الاجتماعي بكل تفاوتاته الطبقية، بل أصبحت المدرسة مؤسسة لتقسيم المهام، والأدوار، والوظائف وفق استراتيجية محددة سلفا من طرف الكتلة الطبقية السائدة عبر السياسة التعليمية المسطرة .
هذه السياسات التعليمية التي تهيئ أبناء الطبقة السائدة، لمراكز التخطيط، والقرار، والقيادة، ورسم الاستراتيجيات الكبرى ...وفق ما تمليه المصالح العليا للشركات العابرة للقارات والدوائر المالية العالمية... كما تهيئ أبناء الطبقات الكادحة، للخدمة وتطبيق وتنفيذ المهام الموكولة اليها في الجيش، والأمن، والدرك، ومختلف أجهزة حفظ أمن الطبقة المهيمنة، وفي المصانع، والمؤسسات الخدماتية، ومراكز التسوق وغيرها...!
إنه من السذاجة اعتبار المدرسة، فضاء للتحصيل المعرفي والأكاديمي، واحترام تكافئ الفرص، واعتماد الديمقراطية، والشفافية، في اعداد البرامج والمناهج والمخططات والاستراتيجيات ذات الافق المعرفي الإنساني، الذي يضمن المساواة والكرامة الانسانية.
ان المدرسة كما يرى العديد من المفكرين، والباحثين والمهتمين (ماركس، لينين، باسرون، بورديو) هي « أداة للخضوع والامتثال» فوظيفة المدرسة هي تكريس البنية الطبقية للمجتمع.
لا تحرر للمدرسة، ولا وظيفة انسانية لها، دون تحررها من قبضة الطبقة المهيمنة والرأسمال المتوحش !
خنيفرة شتنبر 2020.

# الأدب المنجمي

ع. اللطيف الصردي

هل اسود وجهك واعتلاه سواد ذلك الفحم الحجري في تلك الانفاق. المحفوفة بالردى يطل كوحش ليلي سرمدي. هذا الظلام الحالك أنهك رئتك المنخورة. وامتقع جلدك. واحمرت عيناك. وخارت قواك. ترى هل إقامة ندوة او لقاءات عابرة على الأدب المنجمي بجرادة واخواتها المنجميات كاف ليمسح دموع أيتام العمال. ويطرد البؤس الذي يخيم فوق سماء المدن الثكلى.
كم ينقصنا سرد لروايات على شاكلة «جيرمينال» ل «اميل زولا» و»دعوني اتكلم» ل «دوميتيلا باريوس» لتلك المناضلة مع عمال المناجم ببوليفيا والتي انتظمت مع رفيقات لها من ربات البيوت من اجل إطلاق سراح رفاقهم العمال المنجميين اثر اضرابات.
ان مدن الملح هاته لابد أن ينفذ معدنها وابارها ويتبخر. لدى ينبغي على القائمين ان يستعدوا لمراكمة خيرات تلك السواعد لمستقبل هذه المدن. والا تحولت ركاما ونفايات مخلفة جروحا لا تندمل كما كان ينبه المهندس المنجمي الرفيق ابراهام السرفاتي ، اي لابد أن هذا الفحم واشعاعه

ان مدن الملح هاته لابد أن ينفذ معدنها وابارها ويتبخر. لدى ينبغي على القائمين ان يستعدوا لمراكمة خيرات تلك السواعد لمستقبل هذه المدن. والا تحولت ركاما ونفايات مخلفة جروحا لا تندمل كما كان ينبه المهندس المنجمي الرفيق ابراهام السرفاتي

وطاقته ان يتحول الى مشاريع تنموية تنير طريق التنمية. والا سنعيش الماخور الجمعي والشقاء الابدي. وتذهب كرامتنا سدى.
وتحضرني رواية السعدية السليلي في روايتها الجبال لا تسقط تدور احداثها بمناجم جبل عوام بخنيفرة هذه الاشجار الباسقة التي تموت واقفة ولا ترضى الهوان والاستلام. تستحضر نضال ومعركة عمال منجم وحضور ثلة من المناضلين الذين قدموا من العاصمة للمؤازرة. هنا يستمر ذلك البوح المنجمي ويتحول الى ملحمة بطولية ابطالها عمال بسطاء. يحيون حياة جماعية يتقاسمون الحلو والمر الحلم والمرارة من اجل ان ينعم المنتجون بما حفرت معاولهم في باطن الأرض من خيرات وكذلك الذود عن كرامتهم.

## خالد مصطفى:

# لا بد من تسجيل أن انتفاضة يناير 84 شكلت منعطفا تاريخيا في الكفاح الوطني التحرري للشعب المغربي

**الرفيق خالد مصطفى عضو اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي، وكاتب محلي للفرع بتيفلت، ومن مؤسسي فرع لحزب النهج الديمقراطي العمالي بتيفلت ولفرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان. عمل الرفيق في الشبيبة العاملة التابعة للاتحاد المغربي للشغل، وفي حركة المعطلين بالمغرب، وفي تيار الطلبة القاعديين بالجامعة. بمناسبة مرور 40 سنة على انتفاضة يناير 1984 المجيدة، قررت جريدة النهج الديمقراطي تخصيص لعددها 540 ملف حول هده الانتفاضة، وبهذه المناسبة استضافت الرفيق مصطفى خالد أحد ضحايا اعتقالات يناير 1984 وأحد الناشطين في مختلف جبهات الصراع الطبقي.**

■ ما هي في نظرك اهم الاسباب التي كانت وراء انتفاضة 1984؟

● **في البداية، شكرا على هذه الالتفاتة الرفاقية.**

**قبل الجواب على السؤال، لا بد من تسجيل ان انتفاضة يناير 84 شكلت منعطفا تاريخيا في الكفاح الوطني التحرري للشعب المغربي، حيث تميزت عن باقي الانتفاضات (23 مارس، يونيو 81، 14 دجنبر 91) بطول نفسها واتساع رقعتها الجغرافية، حيث تجاوزت المدن الى القرى والمداشر وكانت جذرية وعنيفة في تعاطيها مع القمع الشرس.**

**اما فيما يخص اهم الاسباب التي كان وراء الانتفاضة؟ فيمكن تلخيصها في:**

**-انصياع نظام الرأسمالية التبعية لإملاءات الدوائر الامبريالية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) المتمثلة في سياسة التقشف (تجميد الاجور، تخفيض النفقات العمومية، رفع الضرائب، تفكيك صندوق الموازنة) ورفع اسعار المواد الغذائية الاساسية (السكر، الحليب، الزبدة) وتوالت زيادات اخرى في غازا البوطان والمحروقات 1 يناير 84 مما انعكست كارثيا على الاوضاع المعيشية للجماهير الشعبية.**

**-فرض ضريبة 500 درهم لكل من يريد التنقل خارج المغرب.**

**-رفع رسوم التسجيل بالنسبة للتلاميذ والطلبة مما أشعل فتيل الاضرابات والمظاهرات التي عمت الجامعات والثانويات وكانت شرارتها وقودا للانتفاضة الشعبية في يناير 84.**

**هناك عوامل اعتملت مفاعيلها مع احتداد الازمة السياسية والاقتصادية للنظام:**

**• اندلاع الحرب في الصحراء الغربية وانعكاساتها المدمرة على كاهل الشعب المغربي.**

**• تراكم سنوات من الجفاف واثاره الوحشية على الفلاحين الصغار والمعدمين ومعاناتهم مع كماشة القرض الفلاحي**

**•سقوطشعارات الاجماع الوطني والجبهة الداخلية ومستلزماتها على صخرة انتفاضة 20 يونيو 8. ودخول نضالات الجماهير الشعبية الكادحة موجة جديدة اعلنت معها: ابطال مفعول قمع النظام.**

■ كيف تفسر الاعتقالات العشوائية التي مست اهم الطلبة القاعديين؟

● **لا يمكن تفسير الاعتقالات العشوائية التي مست الطلبة القاعديين بدون وضعها في ظرفها السياسي، فهي تمت على خلفية انتفاضة يناير 84، وشكلت هذه الاخيرة من تحدي عاصف للنظام حيث رفعت شعارات ثورية للتغيير موجهة سهامها للمسؤول عن بؤسها و شقائها، و هنا تجدر الاشارة ان اليسار الماركسي- اللينيني و خاصة منظمة الى الامام، لعب دورا لا يستهان به في التحريض و الدعاية و الاعلام، لكنه لم يستطع مجاراة الانتفاضة و لا تنظيمها لتنتقل الى طور متقدم، و امام هكذا وضع كان طبيعي ان يجهز النظام على الانتفاضة وسحقها بالحديد والنار، في اطار هذا القمع الدموي الاسود، اندرجت حملات الاعتقال الواسعة الذي دشنها خطاب رئيس الدولة محملا مسؤولية الانتفاضة و بالتالي المطلوب رأسها، على هذا الاساس تميزت اعتقالات يناير 84 عن باقي الاعتقالات التي استهدفت الطلبة القاعديين، بحجمها و شدتها و شراستها من خلال المطاردات في الشوارع، و نصب الكمائن في الاحياء السكنية، و القيام بعمليات التمشيط، و مداهمات المنازل و المقرات، و احتجاز الاهل و الاقرباء كرهائن، لقد عمل النظام بكل قوته و جبروته على العثور على خيط يدله على المنظمة، لكن دون جدوى.**

■ هل هناك دروس من تجربتك تساعد المناضلين والمناضلات على مواجهة القمع، من حملة الاعتقال الى المحاكمة الى المقاومة داخل السجن؟

● **ان تجارب الاعتقال السياسي سواء فردية او جماعية تظل غنية و مفيدة تضاف الى التجارب التي يزخر بها ادب السجون العالمي، هذا الادب الذي يشكل معينا لا ينضب و زادا لمعانقة الطريق، وكنا جد محظوظين نحن جيل من الشباب، بمصادفة خيرة المناضلين من الحركة الماركسية- اللينينية المغربية و خاصة الى الامام، الذين خبرتهم التجارب و السجن في العمل الثوري من اجل مغرب افضل، لقد منحونا الثقة بالاعتماد على الذات، في بناء المواقف و خوض الصراع في معترك النضال، وقد الهمونا بدراسة التجارب (التجربة)، تجربة البلاشفة، تجربة حزب العمل الفيتنامي، تجربة هنغاريا فونشيك، و تجربة الاوروغواي(التوبا اماروس) نموذجا وتجربة الحركة الثورية المغربية، الحركة الاتحادية و الحركة الماركسية- اللينينية، وعلى هذه الخطى تربينا على ان مواجهة الاعتقال لا تبدا في دهاليز الجلادين و امام قضاء التعليمات ولا عند ادارة السجون القمعية، بل تبدا المواجهة في يوميات النضال، في تقديم التضحيات ونكران الذات بكل تواضع و الاستمالة في اليقظة من كمائن النظام باستحضار في واقعك اليومي، انك تخوض حربا طبقية ضد العدو، و انك مشروع معتقل حتى لا تفاجا بالاعتقال و تسقط في الهفوات، بل الاستعداد اليقظة و الحرص على القضية يعطيك التصميم لتجنب ضربات العدو القاتلة.**

> ان تجارب الاعتقال السياسي سواء فردية او جماعية تظل غنية و مفيدة تضاف الى التجارب التي يزخر بها ادب السجون العالمي، هذا الادب الذي يشكل معينا لا ينضب و زادا لمعانقة الطريق، وكنا جد محظوظين نحن جيل من الشباب، بمصادفة خيرة المناضلين من الحركة الماركسية- اللينينية المغربية

■ هل لك كلمة خاصة لقراء وقارئات جريدة النهج الديمقراطي؟

● **اتوجه بالشكر الجزيل لقارئات وقراء جريدة النهج الديمقراطي، لدعمهم احدى المنابر الاعلامية المناضلة ماديا ومعنويا، واتمنى ان تكون الجريدة في مستوى تطلعاتهم/تهن وانتظاراتهم / تهن.**

# الشرق الأوسط:
# المخطط الصهيو/امبريالي يرتطم بصخرة المقاومة الشرسة

**المصطفى خياطي**

تستمر المقاومة الفلسطينية الموحدة وشعبها الصبور البطل، في تلقين دروس الصمود بالرغم من أنها تفتقر للحاضنة والدعم السياسي الرسمي. وفي هذا الصدد، فمواقف القوى الإقليمية في الشرق الأوسط لا تتعدى كونها مزايدات وشعارات شعبوية موجهة للاستهلاك الداخلي تجاه الشعوب والرأي العام المحلي، كما هو متفق عليه في توزيع الأدوار، صونا للكراسي وللمصالح الحمائية، وطمعا في صفقات ما بعد العدوان وانطلاق التهافت على مشاريع إعادة الإعمار. وهنا لا بد من العودة إلى ما قاله أردوغان من ان الحرب (هو عدوان وليس حرب) على غزة يحركها الغرب المسيحي موهما مستمعيه ان المسألة تتعلق بصراع ديني وحضاري. مثل هذا الخطاب الذي أطلقه الرئيس التركي في نونبر الماضي له هدفين اثنين:

التقليل من مسؤولية «إسرائيل» فيما يحدث من إبادة جماعية وتهجير وتدمير. ثم إنه يطمع ان يجعل من نفسه زعيما (خليفة) إسلاميا، وقائدا لصراع بين الإسلام والصليبيين (الغرب المسيحي). أما الهدف الاقتصادي الغير معلن والمتحكم، فلا يعدو أن يكون سعيا إلى الحفاظ على استقرار العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الكيان الصهيوني وعدم المساس بأنابيب نقل الغاز من شرق المتوسط عبر الأراضي المحتلة وتركيا ثم أوروبا. وهذا المشروع في حد ذاته تعتبره أنقرة ورقة ضغط في لعبتها مع الاتحاد الأوروبي من أجل التلويح بها في سعيها للانضمام إليه. كما أنه (أردوغان) لا يخفي ميولاته الزعاماتية في إطار المرحلة المقبلة: مثله مثل المسؤولين في الكيان وأمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، هو من المنتظرين لما بعد «القضاء على المقاومة» في غزة خصوصا، لأن الوضع في الضفة الغربية متحكم فيه إلى حد ما بفعل الدور الذي تلعبه السلطة الفلسطينية هناك.

أما بالنسبة للخليج ودولة: السعودية والإمارات وقطر، فهمها الوحيد هو الحفاظ على استقرار حكم العائلات، وضمان موطئ قدم خلال التفاهمات المستقبلية مع أمريكا والغرب حول مسارات إمداد العالم بالطاقة، والاستفادة من المشاريع الكبرى. وكنا في العدد 536 من جريدة النهج الديمقراطي، قد أشرنا للدور الكبير الذي تلعبه الإمارات لإنقاذ مئات السفن من صواريخ الحوثيين في اليمن في البحر الأحمر، وذلك بعملها على فتح الطريق البري بين الهند والسعودية والإمارات ثم ميناء دبي وميناء حيفا تحت إشراف ثلاث شركات إماراتية في إطار ما سمي «ممر اقتصادي» تفعيلا لأحد بنود اتفاقيات ابراهام التطبيعية، والتي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية وخدمة المشروع الامبريالي في «شرق أوسط كبير».

لكن هذا الحلم اصطدم بصخرة مقاومة باسلة وصمود شعب جبار، دحض كل الأهداف التي رسمتها الإدارة الأمريكية الرامية إلى إخلاء غزة إما بالإبادة الجماعية أو التهجير أو هما معا، وبأقصى سرعة ممكنة لأن التكلفة المالية واللوجستية والسياسية ترتفع كلما طال أمد العدوان وتعطل الحسم العسكري. فمن السهل جدا وضع الخطط بالاعتماد على معطيات ومعلومات استخباراتية غير مضبوطة. لكن أرض واقع فلسطين وغزة تحديدا أبطلت كل التكهنات والتوقعات، حيث فرضت المقاومة وشعبها الباسل على الكيان الصهيوني والغرب ان يسقط في مستنقع أطول حرب في تاريخ العدوان الصهيوني على الأراضي المحتلة وشعبها الأبي، وسيكون الغرب والكيان الغاصب مضطرين لإخفاء الضربات الموجعة ميدانيا وعسكريا، حتى لا يتم تمريغ الصورة التي سوقها الإعلام الغربي والرجعي الموجه من ان جيش الاحتلال لا يقهر. لكن الإعلام الشعبي والبديل فضح هذه الأكذوبة وعرى سوأة الاحتلال وداعميه والمتواطئين معهما طمعا أو خنوعا.

و رغم ان الفاتورة التي دفعها الشعب الفلسطيني عالية جدا؛ آلاف الشهداء و عشرات الآلاف من الجرحى و الأسرى، و هذا كان ضروريا لأنها ثورة فلسطينية ضد الامبريالية و كل ثورة لا تكون ممزوجة بالماء فهي أهازيج و كرنفال، إلا أن هذا التصدي الأسطوري الذي تجاوز مائة يوم متواصلة، خلق تناقضات كبيرة داخل المعسكر الامبريالي فيما بين الحكومات في الغرب و داخل الكيان الصهيوني، ثم بين الحكومات و شعوبها التي نزلت للشوارع لاستنكار على الإبادات والبشاعات التي انكشفت و كشفت معها زيف الشعارات الغربية حول حقوق الإنسان و سمو التشريعات الدولية المتصلة بها ،و بقواعد الحرب و الأسر، و التمييز بين المدنيين و العسكريين.

الكيان الصهيوني الآن في قفص الاتهام الدولي أمام الرأي العام العالمي بسبب خروقاته السافرة لمواثيق حقوق الإنسان و همجيته غير المبررة، و هو الآن ماثل أمام محكمة العدل الدولية، و لأول مرة في تاريخ الصراع، و هذا في حد ذاته من إنجاز المقاومة الموحدة، رغم ان قرارات هذه المحكمة تفتقر للإلزامية التنفيذية، إلا أنه سيترتب عنه تحولات جيوستراتيجية كبرى و عميقة، و ستؤثر إقليميا على المشروع الاستعماري و المخطط الصهيو/امبريالي حول ما يسمونه «الشرق الأوسط الكبير»، و قد يكون بداية نهاية احتلال طال امده، و لم يعد زواله إلا مسألة وقت فقط.

## تونس:
# في الذكرى 13 للثورة على الديكتاتورية

**مقتطف من بيان صادر عن حزب العمال التونسي:**

إن حزب العمال الذي يحيي ذكرى 14جانفي المجيدة التي تشكل لحظة فارقة في نضال شعبنا:

يدعو جماهير شعبنا وقواه الثورية التمسك بتواريخ الثورة ومطالبها وشعاراتها التي تم الالتفاف عليها خلال الـ 13 سنة الماضية من قبل منظومات الحكم المتعاقبة من 14 جانفي 2011 إلى حدّ اليوم وهي منظومات جمعت كل القوى الرجعية من سليلي النظام البائد، إلى حركة النهضة وأذنابها، إلى الشعبوية اليمينية المتطرفة التي تمسك بالسلطة منذ انقلاب 25 جويلية 2021.

يؤكد أن سلطة الانقلاب الحالية لا تختلف في طبيعتها الطبقية عن منظومة ما قبل 25 جويلية 2021 ومنظومة ما قبل 14 جانفي 2011. وهو ما تشهد به ميزانية هذا العام التي تغرق البلاد في المديونية وتفاقم البطالة والفقر وتلهب الأسعار علاوة على ندرة عديد المواد الضرورية وارتفاع الضرائب. كما لا تختلف عنها في السياسات الخارجية إلا في الخطب الرنانة التي كشفت حقيقتها القضية الفلسطينية (رفض سن قانون تجريم التطبيع، عدم دعم جنوب إفريقيا في الدعوى التي رفعتها ضد الكيان النازي أمام محكمة العدل الدولية...)

■ المصدر: صفحة حزب العمال التونسي.

## من وحي الاحداث
# كل المؤشرات حمراء

التيتي **الحبيب**

تنشر المندوبية السامية للتخطيط العديد من دراساتها الاقتصادية والاجتماعية وتقدم أرقاما خطيرة في دلالاتها. رغم جميع التحفظات النظرية والمنهجية على هذه الدراسات والتي تؤثر في نتائج ومستوى المؤشرات فإننا نعتبر تلك الأرقام في حد ذاتها تعري على حقيقة الأوضاع وعمق الأزمة التي يتخبط فيها الاقتصاد المغربي. كانت المؤسسات الرسمية تنشر دراساتها مع التصرف في المؤشرات وتغير وتبدل ما تراه استراتيجي لان الوضع القائم يسمح بالتمويه والتزييف والمواطن العادي لا يولي أهمية لتلك الدراسات ومؤشراتها. وحدهم المختصون المنتبهون من كان يناقش ويحتج على التلاعب في الأرقام والمعطيات. لكن بعد استفحال الأوضاع ووصولها إلى مستوى متفاقم باتت فيه الجماهير تطالب بتدخل عاجل من اجل الحصول على لقمة لمحاربة الجوع غيرت الدولة نسبيا من خطابها بما فيه بداية كشف الأرقام عن عدد الفقراء ومستويات انتشار الفقر. كان ذلك وقت انتشار وباء كورونا حيث علم المغاربة بان عدد الفقراء سيفوق 25 مليون مواطن ومواطنة لقد عرت الإحصائيات الرسمية على رأس جبل الجليد فقط حول عدد الفقراء ولم تذهب بعيدا في تسليط الضوء على الظاهرة برمتها.

منذ ذلك الوقت الى يومنا هذا لا زالت الأرقام والدراسات تؤكد بأن الوضع يزداد تفاقما والمؤشرات تدخل إلى المنطقة الحمراء وأنها مستقرة ولا ما يشير بان المغرب سيخرج من منطقة البؤس والإفلاس للأغلبية الساحقة لساكنته.

هكذا تصدر المندوبية السامية للتخطيط في شكل تحذيرات متواترة بان « 87.3% من الأسر المغربية صرحت بتدهور مستوى معيشتها خلال 12 شهرا السابقة؛ بينما وجد نحو 78.8% من الأسر في الربع الأول 2022، أن الوقت غير مناسب لاقتناء السلع". وان 85.3% من الأسر تتوقع المزيد من ارتفاع نسبة العطالة خلال ال 12 شهرا المقبلة».

منذ نهاية شهر دجنبر الماضي دخل المغرب إلى سنة جديدة من الجفاف بما يعني أن الغلاء سيستمر في الأساسي من معيشة أوسع الفئات الشعبية وبما يعني من المزيد من تفاقم البطالة ليس فقط في المدن بل في البوادي وتردي الأوضاع المعيشية هناك والنزوح نحو الهجرة الى ضواحي المدن و»الحريك» إلى الخارج. انه موسم غرار السواعد الشابة من جحيم المغرب الغير النافع الى مجاهل الموت في جوف المحيط الأطلسي أو البحر الأبيض المتوسط. إنها جريمة ضد الإنسانية يرتكبها نظام ضد شعبه.